سياسة حكام مصر تجاه تجارة الرقيق

(١٢٣٥-١٢٩٤هـ / ١٨٢٠-١٨٧٩م)

د . عمر سالم عمر بابكور *

ما أن استولى محمد على على حكم مصر سنة ١٢٢٠هـ / ١٨٠٥م ، إلاّ وفكر فى تأسيس دولة قوية ذات عز ومنعة(١) فخطط المشاريع للنهوض بها فى مختلف المجالات الزراعية والصناعية والعلمية والعمرانية . و لم تنته طموحات محمد على بتأسيس دولة قوية فى مصر ، بل لعله أمل فى توسيع رقعة بلاده(٢) .

يذكر الجبرتى أن الآراء اختلفت حول فتح محمد على للسودان ، فيقول : " ... وكان الناس قد تقولوا على ذهابه إلى قبلى أقاويل منها أنه يريد التجريد على بواقى المصريين المنقطعين بدنقلا ، فأنهم استحفل أمرهمُ واستكثروا من شراء العبيد وصنع البارود والمدافع وغير ذلك ، ومنها أنه يريد التجريد أيضًا وأخذ بلاد دار فور والنوبة ويمهد الطريق للوصول إليها " . ومنها أنهم قالوا إنه ظهر بتلك البلاد معدن الذهب والفضة والرصاص والزمرد . على أن ذهابه لجلب الرقيق يكاد يكون إجماع من كتبوا عن غزو محمد على للسودان والذى بدء فى سنة ١٢٣٥هـ/١٨٢٠م ، بمعنى أن جلب الرقيق كان الهدف الرئيسى لغزو محمد على للسودان،(٣) كما يتضح لنا ذلك - بما لا يدع مجالاً للشك - من الوثائق .

وما أن سيطرت الجيوش الفاتحة على إقليمى سنار وكردفان حتى أظهر محمد على اهتمامًا بالغًا بأمر العبيد ، وحرص على جلب أكبر عدد منهم إلى مصر، حيث أنه بعد نحو شهرين من دخول ابنه إسماعيل سنار بعث محمد على بمكاتبة إلى الكتخدا فى مصر يقول " علمنا من مكاتبة نجلنا صاحب السعادة الباشا

---

* أستاذ مساعد بجامعة أم القرى - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية .

سر عسكر السودان الواردة مع بشكيرجيه ، أنه أرسل بصحبة سلحدار سليم أغا نحو ألف وتسعمائة زنجى ، وألفى جمل ، وألف راس من البقر . وحيث أنه من اللازم فرز الذين يصلحون لمصالحنا من ذكور الزنوج المذكورين مهما كانوا وإبقاؤهم فى إسنا . وإذا كان سعادة أخينا محمد بك لم يسافر فتبلغوه صورة إرادتنا وأن تحيلوا على عهدته فرز من يصلح لمصلحتنا من هؤلاء السود الأقوياء منهم - مهما كان عددهم - وإبقاؤهم فى البندر المذكور . وإن إرادتنا تقضى بأنه إن كان يوجد لدينا أشغال يمكن معها استخدام الباقين من قبيل النسوة والصبيان فيستخدمون فيها . وإن لم يوجد فيباعون(٤) " .

وهكذا كان الحصول على الرقيق هدفًا من أهداف محمد على الأولية فى فتح السودان ، نظرًا لاحتياجه إلى أعداد كبيرة منهم لتجنيدهم فى الجيش ، بالإضافة إلى استخدامهم فى أعمال الزراعة والصناعة وغير ذلك من الشئون ، وذلك دون أن يحمل الخزينة المصرية أعباء شرائهم فضلاً عن رغبته فى إحياء تجارة الرقيق نظرًا لما تدره من أرباح(٥) .

وتلقى مكاتبات محمد على لأبنائه وقواده فى السودان الضوء على مستقبل الرقيق والنخاسة فى ظل النظم الجديدة ، لذا يحسن أنه أعرض بعض مقتطفات من هذه المكتابات التى توضح حرص محمد على فى الحصول على أكبر عدد ممكن من الرقيق(٦) من ذلك أن محمد على يذكر فى رسالته إلى متصرف جرجا " بديهى أننى قد أرسلنا العساكر الجرارة فى معية أولادنا وما زلنا نرسلهم بغية أن يجلب إلينا من ولايات السودان رجال سود نستخدمهم فى أعمال الحجاز وما يماثلها من الخدمات "(٧) وفى رسالته إلى ابنه إسماعيل " إن المقصود الأصلى من هذه التكليفات الكثيرة والمتاعب الشاقة ليس جمع المال كما كتبنا إليكم ذلك مرة بعد أخرى ، بل الحصول على عدد كبير من العبيد الذين يصلحون لأعمالنا ويجدرون بقضاء مصالحنا "(٨) كذلك يذكر فى رسالة ثالثة " إن الغرض من انتدابكم إلى

تلك الديار باختيار هذه المتاعب الشديدة ومن تعزيز كم بسواد عظم من الجنود والمهمات واللوازم العديدة ، هو عبارة عن الحصول على العبيد اللازم إنتقاؤهم وفق المطلوب وإيصالهم إلى ثكنات أسوان غير معرضين للضياع والتلف . وليس فى نيتنا ولا فى نظرنا غاية أعز من هذا الأمل كما هو ظاهر ، وإن قيمة العبيد الصالحين للعمل عندنا بمثابة قيمة الجواهر نظرًا لمتقضى الوقت والحال بل هو أعز من تلك وأجل كما هو بديهى وأظهر "(٩) .

وهكذا انطلقت حملات صيد الرقيق منذ بداية الفتح ، وقام بالإشراف عليها ولداه إسماعيل وإبراهيم(١٠٩) وبقية قواد الجيش ، لتوفير الأعداد التى يلح فى طلبها الباشا. ثم أخذت هذه الحملات صفة رسمية أعيد تنظيمها(١١) بحيث تحقق أكبر صيد من الرقيق ، وأصبح من واجبات الحكومة كل عام أن ترسل الحملات العسكرية فى شهرى سبتمبر وأكتوبر إلى المناطق النائية من السودان للحصول على الرقيق(١٢) .

لقد أكد محمد على أن إرسال الجنود إلى قواده بالسودان مرتبط ارتباطًا وثيق بما يرسلونه من العبيد ، ففى رسالة وجهها إلى ابنه إبراهيم باشا " ... فلترسلوا أنتم من هنا لكم ثلاثة آلاف أسود متماسك الأعضاء صالح لعملنا وخدمتنا ، نرسل لكم من هنا ألف جندى فى مقابلهم !! "(١٣) .

كذلك قال فى رسالة أخرى للدفتر دار : " من البديهى أن الظروف تحتم وجود المشاة والفرسان على الوجه المرفوع . فإن كنتم ترسلون لنا ألف واحد من العبيد الموجودين لديكم فإننا نلحقهم بالمدربين ونرسل لكم أربعمائة عسكرى من العساكر الذين تريدونهم بدلاً منهم ، وأن أرسلتم لنا ألفى عبد فإننا نرسل لكم ثمانمائة . وقد كتبنا لكم هذا من باب التذكار "(١٤) .

وكانت هذه الحملات تخرج سنويًا من مدن الأبيض والخرطوم وسنار إلى ثلاث مناطق رئيسية هى جبال النوبة - جنوبى كردفان ، وأوطان الشلك على

ضفاف النيل الأبيض ، وجبال الفونج(١٥) . ويرى محمد فؤاد شكرى أن انتشار تجارة الرقيق فى السودان قبل الفتح المصرى أدى إلى انتشار الفوضى فى ربوعه(١٦) ، ولكن يبدو أن هذه التجارة كانت معروفة آنذاك فى حدود ضيقة ومشروعة ، لها نظمها وقوانينها فهى لم تكن سببًا لاضطراب الأمن بل أن السبب الرئيسى لذلك هو تلك الغزوات المسلحة التى أرسلها محمد على لاصطياد الرقيق(١٧) .

واستمر المسئولون تحت حكم محمد على باشا يواصلون جهودهم لإرسال الرقيق ، فأرسل إسماعيل فى أواخر سنة ١٢٣٧هـ / ١٨٢٢م تسعمائة من الرقيق أصحاء أشداء على حساب الفرد(١٨) . وبعد مقتل إسماعيل(١٩) واصل الدفتر دار تلك المجهودات حتى بلغ مجموع الرقيق الذين أرسلهم إلى دنقلا ليرسلوا من هناك إلى مصر منذ جمادى الأولى سنة ١٢٣٩هـ - يناير ١٨٢٤م حتى شوال سنة ١٢٣٩هـ - مايو ١٨٢٤م أربعة آلاف من الرقيق(٢٠) .

ويذكر محمد فؤاد شكرى بأن بورنج يقول أنه عندما زار مصطفى بك حاكم كردفان ، وجده فى ساحة الديوان يفرز نحو أربعمائة من الرقيق بغية توزيعهم على الجند بدلاً من مرتباتهم وكانت رتبة الفرد العسكرية تراعى عند التوزيع .

وعندما طلب الدفتر دار من الباشا فى سنة ١٢٣٧هـ " ١٨٢١ - ١٨٢٢م" مده بكمية من الريالات الفرنسية ليدفع مرتبات الجنود ، اعتذر الباشا وأمر الدفتر دار بأن يدفع لهم جزءًا منها فى شكل بفتة القطن المستعمل كعملة فى ذلك الإقليم ، ويسلموا بقيتها فى مصر(٢١) . وهكذا فقد كان من الصعب دفع مرتبات الجند نقدًا لقلة العملات النقدية المتداولة فى السودان .

ولما كان تأخير دفع رواتب الجنود سببًا لكثير من الثورات العسكرية(٢٢) فقد تحتم على حكومة الباشا أن تفكر فى طريقة أخرى لدفعها ، وإلا تعرض أمن

البلاد وسلامتها لأخطار بالغة . ولحل هذا الإشكال وافق محمد على على إعطاء الجنود العبيد والجوارى بدلاً من علوفتهم(٢٣) .

ولما زاد أحيانًا ثمن العبد الواحد عن استحقاق الجندى ، أعطى كل عدد من الجنود كمية من العبيد اقتسموها فيما بينهم . وبينما ذكر الرحالة (بالم) أن الجنود فى كردفان أعطوا العبيد بدلاً من رواتبهم بواقع ثلاثمائة قرش للرأس الواحد(٢٤) ، ذكر الحكمدار خورشيد عن الغزوة التى قادها لإخماد ثورة أهالى عطبش فى سنة ١٢٤٥هـ / ١٨٢٩ - ١٨٣٠م أنه أعطى بعض الأسرى لجنود الشايقية بواقع خمسة عشر فرانسة لكل عبد(٢٥) وهكذا شاع استعمال هذه الطريقة الجديدة لدفع مرتبات الجند ، حتى إنها كثيرًا ما تأخرت لحين عودة الغزوات من مناطق العبيد(٢٦) .

وقد شهد عهد الحكمدار خورشيد اهتمامًا ملحوظًا بأمر تنظيم الغزوات وإرسالها لقنص الرقيق . فعندما استلم مقاليد الحكم فى سنة ١٢٤١هـ - ١٨٢٦م أرسل غزوة لبلاد الشلك ، كما قاد فى نفس السنة حملة صغيرة أخرى سارت بحذاء النيل الأزرق حتى وصلت جهاد ود العباس ، وعادت إلى الخرطوم بعد أن استولى خورشيد على كمية من العبيد باعها نيابة عن الحكومة(٢٧) . وفى سنة ١٢٤٢هـ - ١٨٢٧م قاد خورشيد حملة أخرى إلى بلاد الدنكا على ضفاف النيل الأبيض واستطاع بمساعدة الشيخ سليمان أبى روف ، من شيوخ عربان رفاعة ، الوصول حتى نهر سوباط . وعاد من هناك بعد غياب ثلاثة أشهر ، كانت نتيجتها اعتقال خمسمائة من زنوج الدنكا(٢٨) . وفى سنة ١٨٢٨م قاد خورشيد غزوة أخرى نحو بلاد الإنقسنا لجلب العبيد من هناك(٢٩) كذلك شهد عام ١٨٣٠م حملة أخرى قادها خورشيد إلى بلاد الشلك وعاد من هناك بمئتين من الأسرى . وفيما بين عامى ١٨٣١ - ١٨٣٢م قاد خورشيد أكبر قوة تستعمل فى الغزوات حتى ذلك الوقت وهى ستة آلاف جندى ، نحو بلاد التاكة بهدف الحصول على

كميات ضخمة من الماشية والعبيد ، إلا أن تلك الحملة تعرضت لخسارة فادحة ، إذ فقدت ألف وخمسمائة من رجالها(٣٠) وفى سنة ١٢٤٧هـ - ١٨٣٢م غزا خورشيد بلاد فازو غلى غزوة ناجحة جلبت أعدادًا كبيرة من الرقيق(٣١) .

كذلك أعد رستم بك حاكم كردفان فى عهد الحكمدار خورشيد بعض الغزوات لصيد العبيد ، ففى الخامس من شهر شعبان سنة ١٢٤٥هـ ٣٠ يناير ١٨٣٠م قاد حملة لغزو الزنوج فى جبالهم بالقرب من كردفان ، وبعد قتال عنيف بين الجانبين استمر لمدة أيام استطاع رستم بك الانتصار على الأهالى فغنم أموالهم وأملاكهم وأسر منهم ألف وأربعمائة أسير ، اختار منهم ألفًا من صغار السن المقتدرين وأرسلهم مع مصطفى أغا بيكباشى الأورطة السادسة إلى المحروسة(٣٢) . وقاد رستم رستم أيضاً فى سنة ١٢٤٨هـ ١٨٣٢ - ١٨٣٣م حملة أخرى إلى جبال الزنوج فنكث بهم وأسر منهم ألف وخمسمائة عبد(٣٣) .

وتعتبر الحكومة مسؤلة إلى أقصى حد عن ازدهار هذه التجارة بسبب السياسة الاقتصادية التى اتبعتها فى هذا الجزء من قارة أفريقية ، فقد احتكر محمد على باشا التجارة فى السودان ، وامتد هذا الاحتكار فشمل كل المحاصيل بحيث أصبحت الحكومة هى المشترية للصمغ والعاج وجلود الحيوان(٣٤) . وزيادة على ذلك فقد وضعت القيود وفرضت الضرائب الباهظة التى تكفل تنفيذ هذا الاحتكار بكل صرامة ، الأمر الذى أدى بالتجار إلى العمل فيه ، فكانت المتاجرة فى الرقيق أكثر أنواع التجارة ربحًا وخاصة بعد أن كثرت أعداده التى كانت تجلبها حملات الحكومة كل عام ، مما مكن من شرائه بأثمان رخيصة(٣٥) . وقد ساعد الجلابة فى المتاجرة بهذه السلع ما أتاحته لها ضريبة الماشية التى كانت تجمعها السلطات من البدو الذين كانوا يدفعون ضريبتهم عينًا ، وكان جزء منها يرسل إلى مصر والباقى تتخلص منه الحكومة ببيعة للتجار . وكان هؤلاء يقبلون على شرائها ثم يقومون ببيعها لأصحابها الأصليين الذين يظهرون فرحتهم باستعادة ماشيتهم . ولكي

يستردوها كان عليهم تلبية طلبات الجلابة من الرقيق ، فكانوا لذلك ينظمون الحملات لاصطياد الزنوج التعساء(٣٦) . وكان يهم الحكومة استمرار هذه التجارة نظرًا للعوائد والرسوم التى فرضت على القوافل ، والتى أصبحت تمثل دخلاً أساسيًا لها . من ذلك أن دخل حكومة الخرطوم منها بلغ اثنى عشر ألفًا من الجنيهات . وقد أنشئت كذلك مكاتب تحصيل هذه العوائد فى الخرطوم وأسيوط والقاهرة ، وفى كل من هذه الأماكن كان على الجلابة أن يدفعوا الرسوم على رقيقهم ، ففى كردفان كانت تتراوح ما بين عشرين وثمانين قرشًا وفى دنقلة خمسة عشر قرشًا(٣٧) ، وفى أسوان كانت أربعة وثلاثين قرشًا ونصف ، وفى القاهرة تفرض عليهم ضريبة تبلغ أحد عشر قرشًا ، أى أن متوسط الضريبة المفروضة على العبد كان مائة وخمسة قرشًا(٣٨) ولم تكن هذه الرسوم وحدها هى التى تمثل دخل الحكومة إذ أن الحكومة كانت لها تجارتها التى تشرف عليها عن طريق بيع الفائض من الرقيق ، فكانت هناك ضريبة تقضى بدفعها عددًا من الرقيق الأقوياء(٣٩) وبذلك انتعشت تجارة الرقيق وازدهرت أسواقه القديمة فى بربر - الأبيض - الخرطوم - ودنقلة(٤٠) .

وللهيمنة على مصادر الرقيق فى السودان ، كان لابد لمحمد على من أن يتخذ إجراءات حاسمة لمنع تصدير الرقيق السودانى إلى الخارج . فمنذ بداية عهده فى السودان أصدر أوامره الحازمة المشددة إلى حاكم دنقلا لمنع تجار الرقيق من تصدير الرقيق السودانى إلى مصر ، إما بحجزهم فى دنقلا أو بردهم من حيث أتوا(٤١) على أن هذه السياسة لم تأت بالفائدة المرجوة ، إذ تسلل عدد كبير من أولئك النخاسين إلى مصر ، مما اضطر الباشا إلى إصدار توجيهاته بشراء العبيد الذكور منهم ، الذين تتراوح أعمارهم بين الخامسة عشر والعشرين على أن يسمح لهم بالتوجه مع باقى رقيقهم إلى مصر(٤٢) .

وقد كلف محمد على المسئولين فى السودان بجلب أكبر عدد من الرقيق الذين يصلحون للتجنيد فى الجيش . ومن ثم فقد اهتمت الحكومة بإعداد الغزوات التى درج حكمدار وموظفو الباشا على إرسالها لصيد الزنوج السودانيين ، وتجهيزها تجهيزًا تامًا . وقد ذكر الرحالة Pallme أن الحملة المجهزة الواحدة كانت تتكون عادة من ألف إلى ألفين من القوات المنظمة ، ومن أربعمائة إلى ثمانمائة من المسلحين بالبنادق والمسدسات ، مع ثلاثمائة إلى ألف من الأهالى المشاة المزودين بالسهام والدروع،وثلاثمائة إلى خمسمائة آخرين مسلحين وراكبين على ظهور دوابهم(٤٣).

هذا وقد أمر محمد على بتوفير كل متطلبات المعيشة الطيبة والراحة لهم لأنه كان مسؤلاً عنهم ، مثلهم فى ذلك مثل المصريين وبقية الشعوب الأخرى التى يحكمها(٤٤) ورغم كل الإمكانات التى وضعها محمد على لإنجاح تجربة تجنيد الرقيق فى الجيش ، ورغم كل الجهود التى بذلها المسؤلون لتحقيق رغبته ، فإن التجربة سرعان ما باءت بالفشل ، ربما لأن العدد الذى وصل من الرقيق الصالح للجندية كان غير كاف لتكوين الجيش ، أو ربما بسبب تغير البيئة والمناخ وإصابتهم بالأمراض ، التى لم تفلح معها العقاقير وقتذاك ، الأمر الذى ترتب عليه موت كثيرين منهم ، مما أزعج محمد على وخيب أمله فى إمكان الاعتماد على الرقيق فى تكوين جيش نظامى(٤٥). لذلك اتجه محمد على إلى تجنيد أبناء الفلاحين المصريين، رغم حاجته الشديدة إليهم فى فلاحة الأرض ومواجهة التوسع فى الزراعات الجديدة . ولكن من ناحية أخرى كان تكوين الجيش فى ذلك الوقت ، من الأهمية بمكان ، من حيث الاعتماد عليه فى بناء الدولة المصرية ذاتها ، ومن حيث درء الأخطار التى كانت تحيق بالدولة العثمانية ، والتى كانت تتمثل فى الحركات الثورية فى الولايات التابعة لها .

وعندما لجأ محمد على إلى تجنيد المصريين ، أصبحوا عصبة الجيش النظامى(٤٦) الحديث الذى وصل عدده فى سنة ١٨٢٤م إلى أربعة وعشرين ألفًا من الجنود(٤٧) فى رأى ، وفى رأى آخر حوالى عشرين ألفًا(٤٨) .

وصار هذا الجيش من أحسن الجيوش النظامية فـى الشرق الأوسـط . وقـد ظل هذا الجيش المصرى ينتظـم بـين صفوفـه فرقًـا مـن العبيـد وإن كـان المصريـون يشكلون العنصر الأساسى فى الجيش النظامى . أما الرقيق الذيـن كـانت لا تتوافـر فيهـم شـروط الخدمـة العسـكرية فكـانوا يعملـون فـى مجـالات أخـرى كالزراعـة والصناعة والخدمة فى الدواوين الحكومية(٤٩) .

ولم يتشدد محمد على مـع حكـام السـودان ، بخصـوص إرسـال الرقيـق مـن الذكـور الأقويـاء الذيـن يتجـاوزون الخامسـة عشـر إلى العشـرين سـنة مـن العمـر لتجنيدهـم فى الجيش ، حيـث صـار لا يمـانع فـى جلـب الرقيـق - ذكـورًا وإناثًـا، للاستفادة منهم بقدر الإمكان فى المصانع الحديثة التى أنشأها فى البلاد(٥٠) .

وقد عمل محمد على على تهيئة الجو الصالح للمجندين الجـدد مـن الرقيـق ، وتوفير كافة احتياجاتهم حتى يعملوا بكل إخلاص وتفان . ولترغيبهم فى حيـاتهم الجديدة كان عليه أن يعمل على استقرارهم وإسكانهم ، ببناء الثكنات اللازمة لهم فى أسوان . وبما أن هذه الثكنات وإعدادها يستغرق وقتا طويلا ، فقد أرسل محمد على خمسمائة خيمة لإيوائهم إلى أن تجهـز لهـم الثكنـات(٥١) . والواقـع أن محمـد على حاول أن يجعل من الرقيق ، أفراد يفيـدون ويسـتفيدون ، حيـث عـز عليـه أن يتركهم - خاصة بعد عدم نجاح تجربة تجنيدهـم - فريسة للبطالة وما يـترتب عليهـا من آثار فهداه تفكيره إلى توجيههـم إلى العمـل فـى مشـروعات التنميـة ، فـأصدر أوامره بضرورة استقرارهم ، وتوفير سبل المعيشة والراحة لهـم وأن يزاولـوا أعمـالاً مفيدة ، تتناسب مع قدراتهم الذهنية والعضلية . وقد أمر بإنشاء قريـة خاصـة بهـم بجوار منفلـوط بـالصعيد ، وأن يقـوم بعـض الفلاحـين المصريـين بتعليمهـم أصـول الفلاحة والزراعة(٥٢) وظل يصدر الأوامر من حين إلى آخر ، بإسكان الرقيـق فـى القرى المصرية الأخرى ، والعمل على ترغيبهم فـى أعمـال الفلاحـة(٥٣) حتـى لا يشعرون بأنهم غرباء عن المجتمع المصرى ، وأن يعـاملوا معاملـة طيبـة ، لأنـه كـان

يهتم ببسط الرفاهية للسودانيين والمصريين على حد سواء ونشر العدل وتعمير الأقاليم السودانية تمامًا كالأقاليم المصرية(٥٤) .

وكان محمد على يهدف من وراء ذلك أن يفيد الزراعة فى مصر من خدمات الرقيق ، حتى يزدهر الإنتاج الزراعى ، وما يترتب عليه من تصدير وقيام صناعات مما كانت الدولة فى أشد الحاجة إليها ، لسد حاجات الجيش . وفى الوقت ذات يكتسب الرقيق أنفسهم خبرة جديدة فى الأعمال الزراعية والصناعية.

وبعد المعارك الدامية التى خاضها الشعب المصرى ضد الحملة الفرنسية ، وبعد حروب محمد على الطاحنة ، فقدت مصر الكثير من خبرة أبنائها ، كما أدى تفشى الأمراض كالحميات والطاعون إلى هلاك آخرين . ومعظم الذين ماتوا كانوا من الرجال مما عرض البلاد لنقص حاد فى الأيدى العاملة كانت فى أمس الحاجة إليهم لاستخدامهم فى المشاريع الصناعية والزراعية التى أنشأها محمد على للسير بمصر قدمًا على طريق التقدم والرخاء الاقتصادى(٥٥) . لذلك ألحق محمد على بعض الزنوج الذين جلبوا لمصر بالمعامل والمصانع التى أنشأها(٥٦) كما حث حكمدارى السودان لإرسال الرقيق ذكورًا وإناثًا ممن يصلحون لأشغال الجفالك(٥٧) .

وحث أولئك العبيد للعمل بهمة ونشاط فى تلك الأعمال الزراعية ، عمل على استقرارهم وتوفير كل سبل الراحة لهم ، فعين أحد كشافة - وهو جمال الدين أحمد - لإنشاء قرية لإسكانهم فى المحل المسمى كوم كام بجوار منفلوط(٥٨) وأمره بتوفير كافة مسلتزماتهم ، وجلب خمسة أو عشرة أنفار من الفلاحين لتعليمهم " أصول الفلاحة والزراعة "(٥٩) . وبجانب إنشاء هذه القرية ، عمل الباشا على إسكانهم بالقرى المصرية الأخرى ، وأصدر أوامره إلى عبدى أغا مأمور منفلوط لإيوائهم فى قرية قوبتوجة والسعى لترغيبهم فى الأعمال والزراعية التى أوكلت إليهم(٦٠) .

على أن مسألة استخدامهم فى الزراعة ، فشلت هى الأخرى رغم مـا بـذل من جهود جبارة تشير إليها الوثائق فى ترغيب السود وتعليمهم الفلاحة . فبجانب إعراض البعض منهم عن الأعمال الزراعية وعدم إقبالهم عليها ، فإن البعض الآخـر إرتضى الاستقرار ، ومن ثم فإن ذلك تطلب توفير المسكن والمعيشة لهم ممـا كلـف أصحاب المزارع نفقات باهظة ، فى بعض الأحيان ، أكثر مما تغله الزراعة ، الأمـر الذى ترتب عليه أن رفض أصحاب المزارع استخدام هؤلاء الرقيق(٦١) .

أما الرقيق ، الذين لا يصلحون للجندية والأشغال الأخـرى فقـد أمـر محمـد على منذ بداية عهده ببيعهم لتجار الرقيق فى سنار وكردفان أو فى أسوان أو فـى وكالة النحاسين بالقاهرة ، حيث كانت تجارة الرقيـق تجـارة مشـروعة منظمـة لهـا دلالون سمح لهم بأخذ سمسرة(٦٢) .

على أن محمد على ، رغم أنه احتكر التجارة فإنه لم يتاجر فـى الرقيـق ، ولم أعثر على وثيقة واحدة تشير إلى ذلك بصراحة . وكان فى إمكانـه أن يحتكـر هـذه التجارة ، مثل أية سلعة أخرى كالصمغ والعاج مثلاً ، علمًا بأن التجارة فى الرقيق كانت أكثر ربحًا من أى سلعة أخرى ، ومع ذلك لم يمارسها بل كـان كمـا يقـول بورنج " يكرهها ويمقتها "(٦٣) .

ويبدو أن الذى جعل محمد على يتغاضى عن تصرفات بعض حكام السودان فى بيع الرقيق ، رغبته فى سد عجز خزينـة البـلاد لتغطيـة نفقـات الإدارة والجيـش هناك ، فكانت خزينة مصر فـى حاجـة شـديدة إلى الأمـوال لمواجهـة المصروفـات وتغطية نفقات مشروعات التنمية ومرتبات الجيش ، لذلك كان يتـأخر فـى بعـض الأوقات عن إرسال الأموال من مصر إلى الإدارة فى السودان .

وإذا صح ما ذكرناه من أن محمد على لم يتاجر فى الرقيق ، ولم يسـتفد مـن استمرار التجارة فيه هناك ، بعـد الجهـود المضينـة التـى بذلهـا لإنجـاح تجربتهـم فـى الجيش النظامى وفشل تلك التجربة ، ما هو إذن موقفه منهم بعد كل ذلك ؟

* * *

تشير الأحداث التى جرت بعد ذلك إلى أن محمد على وجه النظام المتبع بشأن الرقيق فى السودان إلى نظام العمل الشريف ، ومن ثم نظر إلى مسألة الرق من زاوية أخرى ، هى وقف الغزوات المسلحة التى كانت ترسل لجلب الرقيق ، والإبقاء على تواجدهم فى قراهم ، والاهتمام بتعليمهم وتدريبهم على الحرف الصناعية والأعمال الزراعية ، أى أن محمد على تحول من هدفه - السابق - الذى كان يرمى إلى إلقاء عبء الأعمال الحربية على عاتق الرقيق المجندين فى الجيش ، إلى استخدامهم فى المشروعات الصناعية التى أقيمت فى السودان نفسه ، وأن يشجع الزنوج على استغلال مواردهم الاقتصادية وينشط من حركة التجارة المشروعة معهم(٦٤) .

وقد تطلب منه ذلك الضرب بشدة على أيدى الحكام الجشعين الذين كانوا يزاولون التجارة فى الرقيق بصورة أو بأخرى ، أو حتى يتساهلون مع التجار وأصحاب القوافل الذين يمارسون هذه التجارة ، فقد اقتضى الأمر تضييق الخناق عليهم ومحاصرتهم سواء كانوا من العرب أو من الأجانب(٦٥) .

هذا بجانب مضاعفة الجهود لتوطيد الأمن والتوسع فى دائرته والاستفادة بخدمات السوادنيين أنفسهم فى الإدارة بشكل أكثر ، وتوفير الوسائل البديلة من استخدام الرقيق والمتاجرة فيهم ، حتى يمكن تحقيق انهيار نظام الرق فى السودان(٦٦) .

وقبل أن نشير إلى تلك الوسائل البديلة التى وفرها محمد على ، لتحل محل التجارة فى الرقيق ، أو على الأقل تخفف من انتشارها ، نرى أن نعرف أولاً موقف الدول الأوربية - خاصة بريطانيا - من مسألة الرق فى السودان حيث ذكر البعض أن محمد على لم يعمل على إلغاء تلك التجارة إلا تحت ضغط الدول الأوربية .

نشر الرحالة ، الذين زاروا السودان وغيره من الأقطار الأفريقية التى اشتهرت بتجارة الرقيق فى القرن التاسع عشر ، الأخبار عن أحوال الرقيق وعن

المعاملة القاسية التى تعرضوا لها ، وقيام حركات قوية فى أوربا تهدف إلى إلغاء الرق وتجارة الرقيق . وقد بادرت الحكومة الإنجليزية بالاتصال بمحمد على بهدف إلغاء هذه التجارة المشينة(٦٧) . وفى الواقع لم تغب عن محمد على النداءات التى كانت تتردد فى أوربا للقضاء على تجارة الرقيق ، وكان محمد على يهمه ألا تثار مشاكل تمس سمعته وسمعة مصر فى الخارج ، خاصة إذا أخذنا فى الاعتبار ، تطلعه إلى بعض الدول الأوربية لمساندته لدى السلطان العثمانى الذى لا يزال فى قرارة نفسه يحقد عليه . على أن محمد على ، كان أبعد نظرًا من كثير من حكام الدول الأوربية ، بخصوص مسألة الرق ، فهو - أى محمد على - يرى أن الرق نظام له جذور ضاربة وعميقة فى المجتمعات الشرقية ، ومن المستحيل نزعه منها بين يوم وليلة(٦٨) ولكن من الممكن القضاء عليه بالتدريج ، وذلك بإيجاد الوسائل البديلة خوفًا من أن يحدث ما لا يحمد عقباه من السوادنيين أنفسهم . من ذلك ما حدث من تذمر الأهالى لعدم وجود الرقيق فى الأسواق ، عندما منع تسيير الغزوات لصيد الرقيق فى سنار(٦٩) وكانت بريطانيا فى تلك الفترة ، وخاصة فى الثلاثينات من ذلك القرن فما بعدها ، تحمل راية محاربة الرق فى طول الكرة الأرضية وعرضها وخاصة فى القارة الأفريقية . ولم يكن ذلك بدوافع إنسانية أو أخلاقية بقدر ما هو وسيلة لتحقيق أغراض مصلحية وسياسية(٧٠) .

كذلك كان لبعض الدول الأوربية تاريخ فى تجارة الرقيق الأفريقى ، فقد أخذ البرتغاليون يمارسون تلك التجارة منذ عام ١٤٤٢م ولم يتقصر الأمر على تزويد الدول الأوربية بالرقيق الأسود(٧١) بل كانوا يزودون به أسبانيا للعمل فى العالم الجديد(٧٢) .

ويقول كل من (GOHNSTON) و(COUPLAND) أن التجار العرب هم الذين فتحوا أبواب تجارة الرقيق ، لكنهم - أى هؤلاء - لا ينكرون فى الوقت نفسه ، أن هذه التجارة صارت تمارس على نطاق واسع على أيدى البرتغاليين

وغيرهم من التجار الأوربيين الذيـن اندفعـوا إلى القـارة الأفريقيـة واسـتطاعوا عـن طريق إمكاناتهم المادية والعسكرية ، أن ينخرطوا فى ذلك الميدان ويحققوا الأربـاح الكثيرة(٧٣) .

وقد اشترك الإنجليز فـى تجـارة الرقيـق منـذ عـام ١٥٦٢م فـى عهـد الملكـة اليزابث عندما كون جون هاوكنز فى لندن شركة للاتجار مع غـرب أفريقيـا لنقـل الرقيق إلى المستعمرات البريطانية فى أمريكا(٧٤) .

و لم يأت القرن الثامن عشر حتى كانت الحكومة البريطانيـة مـن أكـبر تجـار الرقيق فى العالم ، فلم يقتصر دورها على نقـل السـود مـن أفريقيـا إلى جـزر الهنـد الغربية بل نشطت السفن البريطانيـة(٧٥) فـى نقـل الرقيـق مـن أفريقيـة إلى خـارج القارة(٧٦) .

وعندما تغيرت الظروف الاقتصاديـة والسياسية فـى أوربـا نفسـها ، نـادى بعـض الأفـراد والجماعـات بإلغـاء تجـارة الرقيـق ، بدعـوى أنهـا تخـالف المبـادئ الإنسانية. والواقع أن السبب الهام لتبنى إنجلترا الدعوة لمنع تجارة الرقيق فى السودان بوجه خاص ، هو أن إنجلـترا كـانت ترقـب بعـين الاهتمـام ، مـا كـان يجـرى فـى السودان ، بعـد أن مـد محمـد علـى التنظيمـات الحديثـة إليـه ، والتـى وصلـت إلى جانكير فـى الجنـوب ، وفـى الشـرق إلى سـاحل البحـر الأحمـر الغربـى . وعندئـذ أحست بريطانيا بالخطر الذى من الممكـن أن يهـدد مصالحهـا فـى تلـك المنطقـة ، خاصة بعد أن بسط محمد على سيطرته على جنوب الجزيرة العربية وأشـرف علـى سواحل البحـر الأحمـر ، فأحسـت بريطانيـا أن ذلـك البحـر خـرج مـن قبضتهـا . وكانت شركة الهند البريطانية قد نشطت فى تعاملهـا التجـارى مـع شـعوب تلـك المنطقة – فأخذت تعمل حسابًا لإزدياد سيطرة محمد على بل وتحول البحر الأحمـر إلى ما يشبه البحيرة المصرية(٧٧) . هذا إلى أن إنجلترا كانت أساسًا لا ترتـاح لمحمـد على ، بسبب مشروعاته الطموحة مـن حيـث تكويـن الجيـش واحتكـاره التجـارة

واتجاهه نحو الصناعة التى ربما تتطور وتنافس الصادرات البريطانيـة فـى مصـر وفـى الولايات العثمانية الآخرى . يضاف إلى ذلك تقاربه مـن الفرنسـيين ، وتشـجيعهم لمشاريعه المختلفة(٧٨) . لذلك إتخذت إنجلترا مـن مسألة تحريـم تجـارة الرقيـق فـى السودان ، تكأة للضغط على محمد على . وليكـن الأمـر أولاً ، بمثابـة جـس نبـض حتى تشرع فى تنفيذ مخططها نحوه ، طبقا لمدى تجاوبه فى هذه المسألة . ومـن ثـم فقد راقبت تصرفات محمد على ، وأخذت تقف له بالمرصاد وتسعى لتأليب الـدول الأوربية ضده ، بل والعمل على تحطيم طموحه وتجميد نشاطه الممثل فـى سياسته التوسعية واحتكاراتـه التجاريـة ، فوجهـت إليـه فـى ٣٠ نوفمـبر سـنة ١٨٧٣م الكولونيل كامبل قنصلها العـام فـى مصـر والدكتـور جـون بورنـج لمقابلـة الباشـا والتحدث إليه فى هذا الشأن ، وطلبا من الباشا أن " يبادر على الفور بإبطال صيد الرقيق فى الجنوب من تلقاء نفسه قبـل أن يطلبـا ذلـك منـه بطريقـة رسميـة "(٧٩) وقدما مقترحات لوضع حد لهذه التجارة غير الإنسانية . واقترحت البعثـة الامتنـاع عن دفع رواتب الموظفين والضباط والجنود رقيقًا ، الأمر الذى سـيؤدى إلى توقـف حملات الحكومـة لصيـده . كذلـك منـع الموظفـين والمسؤولين فـى السـودان مـن الاشتراك فى هذه التجارة . وتخفيف حدة الاحتكار الحكومى فى المواد الأخـرى ، وإطلاق حرية التجارة فى الجنوب(٨٠) وبالرغم من عدم إقتناع محمد على بإبطـال تجارة الرقيق(٨١) ، إلا أنه اضطر تحت ضغط بريطانيا بوعد الرسـولين بـالعمل فـى خطوات وئيدة لإلغائها، إذ أنه لا يمكن القضاء عليها قضاء مبرما مرة واحدة(٨٢).

ولم تغب عن محمد على مغزى هذه المقابلة وما تنطـوى عليهـا مـن أبعـاد ، لذلك كان رده عليهما حاسمًا وقاطعًا ، حيث قال " إنه لم يكـن متـأخرًا لـدى أى من الجنود مبلغ يوازى ثمن عبد "(٨٣) وأنه يعرف أن ضباطه يتاجرون فى الرقيـق ، وهو أمر لا يوافق عليه ، لأنه يكره هذه التجارة ويعتبر نفسه سـعيدًا إذا تمكـن مـن إلغائها(٨٤) . ثم بادر بالكتابة إلى خورشيد باشا " حكمدار السودان نفسـه " فـى

مساء اليوم نفسه(٨٥) الذى تمت فيه المقابلة بينه وبين يونج وكاميل يأمره بإبطال هذه التجارة أى تجارة الرقيق . وجاء فى الرسالة التى وجهها إلى خورشيد باشا بتاريخ أول ديسمبر عام ١٨٣٧م " إذا كان هذا الأمر صحيحًا ، فليكن معلومًا لديكم أنه مخالف لرغباتى ، ولهذا أمركم أن تكفوا فى المستقبل عن إعطاء العبيد إلى الضباط والجنود وغيرهم من الموظفين لقاء مرتباتهم " . ولعل الباشا قد ضحى كل هذه التضحية حرصًا منه على حسن العلاقات مع إنجلترا ، إذ قال لخورشيد : " ... ولما كان واضحًا استهجان هذا النظام لدى الدول المشار إليها ، فقد وجب إلغاؤه مراعاة لما استحكم بيننا وبين هذه الدولة من روابط الصداقة المتينة "(٨٦) وأضاف قائلاً " ... يجب عليك أن تعلم أنى لا أريد ربحًا من تجارة لا تشرفنى ، وإنى على استعداد لبذل كل تضحية إذا تطلب إلغاء هذه التجارة تضحيات منى " وأرسل صورة من تلك الرسالة إلى الكولونيل كامبل ليعلمه بذلك . وأرى أن إفادة كامبل بتلك الرسالة ، كانت بمثابة قطع خط الرجعة على الحكومة الإنجليزية ، ودليلاً على أن محمد على لم يعد يتاجر فى الرقيق ولا يرغب فى أن يتاجر فيه رجاله الممثلون له فى السودان ، وأنه ليس أقل من هؤلاء الأوربيين الذين ينادون بتحريم الرق ، إن لم يكن أكثر منهم وعيًا وحكمة بخصوص هذه القضية .

وفى أثناء زيارة محمد على للسودان فى ٤ ديسمبر ١٨٣٨م إتخذ بعض الخطوات حيث أصدر وهو بالخرطوم " الأوامر الرسمية بإبطال صيد الرقيق ، وأذاع المنشورات بين الأهالى والجلا بين يوضح لهم جميعًا أن الجيش والمدفعية التى تتقدم فى بلادهم لا تحمل إلى قراهم وأكواخهم سوى السلام والسكينة "(٨٧) .

كذلك أصدر تعليماته بتحريم الحملات ومنع دفع الرواتب من الرقيق . وأرسلت صورة من هذه الأوامر إلى قواد الجيش ليتوقفوا عن جمعه . وفى يناير سنة ١٨٣٩م أطلق الباشا سراح خمسمائة من الزنوج الأرقاء وتم إرسالهم إلى بلادهم . وصدرت الأوامر بأن تختصر الغزوات على إخضاع الخارجين عن

سلطان الحكومة وتأديب العصاة فقط وأن لا يتعرض الجنود إطلاقًا لأسر الرقيق(٨٨) .

ولا يعنى هذا أن خطر تجارة الرقيق قد قل بل إنها فى الواقع اشتدت وإتسع نطاقها بعد فتح النيل الأبيض للملاحة على أثر رحلات سليم قبودان ، إذ زاد عدد التجار المشتغلين بها وتوغلت حملاتهم جنوبًا فى مناطق الرقيق ، كما أن الحكمداريين أنفسهم استمروا - بالرغم من أوامر محمد على بإيقاف الغزو - فى إرسال الغزوات لاصطياد الرقيق ، إما لحسابهم الخاص أو لسد نفقات الحكومة والإدارة فى السودان(٨٩) .

والواقع أن منع تجارة الرقيق والقضاء على هذه المشكلة لم يكن أمرًا سهلاً يتم عن طريق إصدار الأوامر والمنشورات . فالرقيق فى السودان كما صرح بورنج، يكوّن جزءًا من النظم الاجتماعية والاقتصادية كنسيج متشابك فى كل من السودان ومصر ، بحيث أصبح الأمر يحتاج إلى تحركات كبيرة للقضاء على تجارته أكبر من تلك المنشورات التى أصدرها محمد على(٩٠) لذلك نرى أن تدخل بريطانيا ، كان من باب الوقوف فى وجه محمد على والحد من سياسته التوسعية واحتكاراته التجارية(٩١) . وكانت خطة محمد على أن يتم إلغاء تجارة الرقيق رويدًا رويدًا ، حيث أن هذا هو الطريق الوحيد الذى يمكن بفضله - كما قال - الوصول إلى هذه الغاية المنشودة . والسبب فى ذلك هو أن ما ألفه شعبه من عادات وما درج عليه فى هذه الأمور ، من شأنه أن يضع عقبات كثيرة فى سبيلة من العسير تذليلها إذا هو اعتزام إلغاء تجارة الرقيق دفعة واحدة(٩٢) .

وكان من أثر الإجراءات التى إتخذها محمد على إبطال الرق وتجارته فى السودان أن أوفدت جمعية إلغاء الرق بلندن " ريتشارد مادن " إلى مصر فى عام ١٨٤٠م ، يحمل إلى محمد على شكر الجمعية وإرتياحها لما أصدره من أوامر أبان زيارته للسودان ، فقابل مادن وبصحبته القنصل الإنجليزى Hodges هودجس محمد

على . وفى أثناء المقابلة قال محمد على " يعظم سرورى إذ ألغيت الرق إلغاء تامًا ، ولكن من الواجب على الإنسان أن يهيئ للشعب قبل ذلك وسائل التربية والتعليم، لأن مسألة الرق فى هذه البلاد من أشق المسائل وأشدها صعوبة على خلاف الحال فى بلادكم ... ذلك أن الناس إعتادوا أن يستخدموا الرقيق لدرجة أنه إذا امتنع وجود الرقيق بالأسواق ، بادروا بالشكوى ، على نحو ما فعلوا سابقا عندما منعت جنودى من تسيير الغزوات لصيد الرقيق فى سنار ، ومن العسير على الإنسان أن يجعل من هؤلاء السود شعبًا متمدنًا فى بلاده وأن يعودهم العيش وفق أساليب الحياة التى نأخذ بها . لقد حاولت أن أصنع منهم جنودًا منذ سنوات مضت ، ولكنهم صاروا يموتون فى مصر وفى غيرها من الجهات التى أرسلوا إليها . ولم يبق منهم لدى سوى ثلاثمائة أو أربعمائة فحسب . وفضلاً عن ذلك فإنى لا أسمح لشعبى بأن يجهز الحملات لصيد الرقيق وجلب عبيد آخرين(٩٣) .

وهكذا مضى محمد على فى طريقه للتخلص من نظام الرق فى السودان ، ولكن ليس بالطريقة التى أرادها الأوربيون ، فكانت خطته تختلف عن خطط تلك الدول . فبينما كان يعمل على النهوض بالسودان ، كانت الدول الأوربية ، خاصة بريطانيا كما أثبتت الأحداث ، تتخذ من مسألة القضاء ستارًا للتدخل والإستعمار، كما حدث فى تدخل بريطانيا فى شئون سلطان زنجبار ، وتدخلها فى شئون الجهات الخاضعة للإدارة المصرية فى السيطرة على الملاحة فى البحر الأحمر بحجة تفتيش السفن التى تشتبه فى أنها تنقل الرقيق(٩٤) .

وعلى هذا ، إذا كانت تلك هى أغراض إنجلترا من محاربة تجارة الرقيق ، فإن محمد على إتخذ من تلك المسألة وسيلة يغير من تركيبة المجتمع السودانى أولاً ، وأن يعطيه الفرصة ليكيف نفسه مع الزمن لهذا الإجراء ، على أن يترك المشكلة لتحل نفسها بنفسها ، بما يدخله على المجتمع من تغير فى سلوكه اليومى عن طريق البدائل التى أوجدها هناك .

وتشير الوثائق الأصلية ، إلى أنه بعد فشل تجربة استخدام الرقيق ، لم يتشـدد محمد على مع حكام السودان فى طلبهم ، بل رأى أن تضـاعف الجهـود للنهـوض بالسودان . ولعل فى تعليماته لخورشيد باشا ، ما يدل على ذلك ، إذ ذكر لـه فـى قرار التعيين ، أن المطلوب منه هو تعمير الأراضـى فـى سـنار ومـا حولهـا ورفاهيـة سكانها وراحتهم . وأرسل له ثمانية من كبار العلماء ومائة وأربعين مساعدًا له فـى تعمير البلاد وتقدمها ، وأمره بأن ينفذ ما يراه صالحًا للسكان ، دون الرجوع إليـه إلا فى المسائل الهامة(٩٥) .

والواقع أنه عندما استقرت الأوضاع فـى السـودان ونظمـت شـئونه لم يـأل محمد على جهدًا فى سبيل نهضته المادية ، تمامًا كما فعل بالنسبة لمصر فكان يرسل أوامره من حين لآخر بضرورة تنظيـم الأوامـر واستغلال مـوارد البـلاد الطبيعيـة ، وإنزال العقاب بأى مسئول يتهاون فى أداء عمله(٩٦) .

لذلك يمكن القول أن الإدارة المصرية فى السودان نجحت إلى حد كبـير فـى تنفيـذ أوامـر حـاكم مصـر ، وأوجـدت الكثـير مـن البدائـل لتغـير نمـط المجتمـع السودانى(٩٧) . هذا وقد شملت خطة النهوض بالبلاد كل المجالات ، حتـى تكـون الدفعة بالمجتمع إلى التقـدم متوازنـة ، ولا يحـدث خلـل فـى زاويـة منهـا ، وبذلـك تتمكـن الإدارة مـن المحافظـة علـى عـدم إنهيـار المجتمـع مـن النواحـى الاقتصاديـة والاجتماعية والأمنية . وقد شهد على استتباب الأمن ، العلماء والرحالة الأجـانب الذين زاروا السودان فـى عهـد محمـد علـى ، أمثـال هوسـنكس وهولوريـد وبـالم والمستر كامبل وغيرهـم من الجنسيات الأوربية ، الذيـن أشـادوا باسـتقرار الأمـن ، ونشر ألوية الحضارة فى ربوع السودان(٩٨) .

وقد ترتب على استتاب الأمن فى السودان ، تغيرات اجتماعيـة وسياسـية ، لعل أهمها استقرار الفرد السودانى بجوار عمله فى المزرعة أو المصنـع . وهـذا أدى

بدوره إلى التقليل من ترحالهم الذى كانت تشوبة فى بعض الأحيـان ، الكثـير مـن الأنشطة التجارية غير المشروعة .

ولم تقتصر جهود محمد على على الحد من تجارة الرقيق ، بل كـانت خطتـه تستهدف تغيـير التركيـة الاجتماعيـة ، وذلـك بفتـح الـورش والمعـامل الصناعيـة وتدريب السودانيين فيها على الصناعات المختلفة ، التى أمـر محمـد علـى بإدخالهـا هناك ، ليتمكن السودانيون من الاعتماد على أنفسهم(٩٩) .

وكان أن أخذت الأنظار تتجه إلى الإستفادة من موارد البـلاد وتحويلهـا إلى سلع وصناعات يستفاد بها ، بعد أن كانت - كمادة خـام - ترمـى علـى الأرض وتضيع هباء منثورًا . وبذلك يستفيد السـودانيون ماديًـا لرفـع مسـتواهم المعيشـى ويتعلمون بعض الحرف الصناعيـة الجديـدة لتمتـص جـزءًا آخـر مـن وقتهـم الـذى كانت تشغله التجارة المشروعة وغير المشروعة ، وتجذب البعض الآخر منهم لكونه عملاً جديدًا - ومن ثم تتسع العمالة المثمرة . وبالتالى يقل الاعتماد على الرقيـق ، ويصبح أكثر تهيؤًا لتقبل التطورات الاقتصادية والسياسية التى تهدف إلى التخلـص من نظام الرق . لذلك أراد محمـد علـى أن يحـدث - إن جـاز لنـا ذلـك التعبـير - إنقلابًا صناعيًا فى السودان ، بالقياس إلى تلك الصناعة البدائية التى كـانت تقتصـر على إنتاج سلع بسيطة وضرورية تقوم على غلات نباتية ومنتجات حيوانية ، فـأمر بإرسال الخبراء والصناع المصريين وإعارة الفنيين من بعض الدول الأوربية ، لينشئ الصناعات فى السودان ، مثل ما حدث فى مصر لمضاعفة الدخل القومى فى تلـك البـلاد ، وليكـون بديـلاً - بصفـة خاصـة - عـن الأربـاح العـائدة مـن تجـارة الرقيـق(١٠٠) وكـان أن أقـامت الإدارة المصريـة ترسـانة ضخمـة فـى الخرطـوم ، وألتحق بها كثير من أبناء السودان للعمل والتعليم ، وكان من إنتاج تلـك الـورش - التى كانت بحـق مركـزًا للتدريـب - العديـد مـن السـفن التـى اسـتخدمت فـى البعثـات الثلاث لمهمـة البكباشـى المصـرى سـليم قبطـان الإستكشـافية فـى النيـل

الأبيض. كذلك أرسلت مصر النجارين والبنائين والغواصين إلى السودان لحفر الآبار وصناعة السواقى ، ليتعلم الأهالى تلك الصناعات من جهة ، ولتوفير المياه لزراعة الأرض ، وذلك لرفع المستوى الاقتصادى من جهة أخرى .

وأنشأت الإدارة المصرية هناك ، العديد من المراكز لدباغة الجلود ، وذلك للاستفادة من جلود الحيوانات ، وليتدرب الأهالى على تلك الصناعة الجديدة(١٠١) ومن ثم فإن الإدارة المصرية فى السودان ، لم تدخر وسعًا فى فتح الورش وإنشاء المصانع ، لتدريب السوادنيين وتعليمهم الحرف المهنية ، وتشجيعهم على الإقبال عليها بكافة السبل ، بجانب رواتب مالية لهم . لذلك استوعبت المصانع الجديدة، التى كثيرًا ما كانت تلحق بها الورش ، العديد من أبناء السودان، للعمل والتدريب فيها . واشتهرت بعض المدن كمراكز للصناعة ، مثل مدينة الكاملين على النيل الأزرق ، حيث وجدت مصانع الصابون والسكر والنيلة .

والواقع أن هذه جهود طيبة ، فكان محمد على ، يرى أن هذه الإجراءات تعتبر علاجًا فعالاً للمجتمع السودانى ، ليخلصه من نظام الرق المزمن فى البلاد . وكان هدفه من وراء ذلك،هو أن ينصب اهتمام الفرد السودانى علىالعمل المنتج ، بدلاً من الاعتماد على الرقيق،وأن يتعود على أن يعمل بنفسه ، وبذلك يقل الإقبال على شراء العبيد واقتنائهم لقلة الحاجة إليهم ، ويتم القضاء على الرقيق السودان .

لقد كانت هذه الخطة فى حد ذاتها ، خطة عظيمة وطيبة ، بدلاً من خطط الدول الأوربية ، التى تقوم على المنع القهرى لمحاربة التجارة فى الرقيق(١٠٢) هذا إلى أن جهود محمد على فى السودان ، خففت إلى حد كبير ، من انتشار تجارة الرقيق ، وإن لم يتمكن من القضاء عليها كلية ، نظرًا لقصر مدة حكم محمد على فى تلك البلاد ، بالقياس إلى تاريخ نظام الرق فى السودان الذى يعود إلى قرون عديدة سابقة . وبالإضافة إلى كل ذلك ، هناك عوامل أخرى ساعدت على استمرار تلك التجارة – وإن كانت بشكل ضعيف – ولعل أهمها ما يلى :

١ - عدم قدرة الحكومة علـى مراقبـة التجـار - مـن عـرب وأجـانب - لإتسـاع أرجاء السودان وكثرة نوافذه ، رغم مراقبة البحار وتفتيش السفن .

٢ - كان الهدف من فتح النيل الأبيض ، تسيير الملاحة الحرة وتشجيع التجارة مـع الزنوج ، ولكن سرعان ما تحول التجار إلى ممارسة صيد الرقيق لأنه أكثر ربحًا.

٣ - بعض حكام السودان الجشعين ، لم ينفذوا أوامر محمد علـى الخاصـة بتحريـم تلك التجارة ، نظرًا لما تدره عليهم من فوائد شخصية .

٤ - تدخل رؤوس الأموال الأجنبية فى التجارة ، الأمر الذى ترتب عليه أن اتسـع النشاط ، وبالتالى تنوعت الأساليب والأسلحة المستخدمة .

٥ - وجود بعض الأقاليم مثل دار فور ، لم تكن قد خضعـت للحكـم المصـرى - بعد - استمرت من أهم وأكبر مستودعات الرقيق(١٠٣) .

ويعتبر عهد كل من عباس وسعيد مرحلة حاسمة فى تاريخ الرق وتجارته فـى السودان ، إذ بلغت فى قوتها حدًا خطيرًا مكـن تجـاره مـن مزاولـة نشـاطهم علـى أوسع نطاق ، وأصبحت لهم تشيكلاتهم الخاصة التى استمدوا عـن طريقهـا نفـوذًا واسعًا وسيطرة كاملة . وقد تركز مسرح عملياتهم فى النيل الأبيض وروافد النيـل العليا(١٠٤) وكان للنهج السياسى الذى صـار عليـه عبـاس صـداه فـى السـودان . ولنجاح تجار العاج والرقيق - أوربيين وعرب - فـى تحطيـم احتكـار التجـارة فـى النيل الأبيض وانتشارهم فى أعالى النيل تحت حماية أعلام دولهم ، أثره فى نمو هـذه التجارة الشائنة(١٠٥) وكان أن إختار الوالى طريق الجمود والتزمت بعـد محـاولات الباب العالى الانتقاص من اختصاصات الوالى وسعى القناصل فى التدخل فى شئون حكومته . وكان كثير الشك فى كـل مـن حولـه إلى حـد أنـه عـارض كـل تغيـير وتمسك بالوضع الرتيب فرضته إتفاقيـة لنـدن ١٨٤٠ - ١٨٤١(١٠٦) وانعكسـت هذه الحالة على السودان الذى لم يلق من الوالى أى اهتمام إلا بالقدر الذى يضمـن

له استمرار استغلاله ، فـى الوقـت الـذى أخـذ القنـاصل يتمتعـون كزملائهـم فـى القاهرة بنفوذ كبير. وقد أدىذلك إلى تسرب الضعف للسلطة فى الخرطوم(١٠٧)، فى الوقت الذى أدى التدخل القنصلى إلى نمو تجـارة الرقيـق وازدهارهـا خصوصًـا بعد أن نجحوا فى فتح النيل الأبيض للتجـارة الحـرة أمـام تجـارة العـاج(١٠٨) وفـى الوقت نفسه كانت السلطات الحاكمة غير مستعدة للتنازل عن ذلك المصدر الـذى كان يدر دخلاً كبيرًا فى الماضى ويساهم فى تغطية نفقات الحكـم فـى السـودان ، وخصوصًا أن الباشا نظر إلى السودان علـى أنـه منحـة يجـب إستغلالها ، وضمـان المحافظة عليها(١٠٩) وقد انتقلت هذه النظرة إلى حكام السودان الذيـن عملـوا فـى هذه الفترة على تحقيق ربح شخصى عـاجل ، بعـد أن نظـر عبـاس إلى هـذه البـلاد على أنها منفى للمغضوب عليهم ولكل من يشك فى اخلاصهـم . ولذلـك عمـل هؤلاء على استغلال موارد السودان أسوأ استغلال خصوصًا وأن خوف الباشا مـن استقلالهم كان يدفعه إلى تغييرهم بحيث تولى فـى تلـك الفـترة مـن حكمـه حـوالى خمسة حكام ، هم خـالد باشـا ١٨٤٥ / ١٨٤٦م وعبـد اللطيـف باشـا ١٨٤٦ / ١٨٥٢ ، ورسـتم باشـا ١٨٥٢ ، وإسمـاعيل حـاكى باشـا ١٨٥٢ / ١٨٥٣ ، وإسماعيل باشا الجزايرلى ١٨٥٣ / ١٨٥٤(١١٠) لذلك كان على السودان أن يفى بهذه الالتزامات المالية سواء للخزينة المصرية أو لإشباع أطماع هؤلاء الحكام الذين تبعهم صغار الحكام فى الأقاليم بالإضافة إلى تحمله نفقات الحكـم . وكـان الرقيـق يلعب دورًا كبيرًا فى مصادر الدخل فى السودان التى تمثلت فى الضرائـب ورسـوم احتكار التجارة وحملات صيد الرقيق(١١١) ففى تلك الفترة قاسى السودان إسـرافًا كبيرًا فى فرض الضرائب إلى حد إبتزاز المـال مـن الأشـخاص ، حتـى بلغـت سـتة جنيهات سـنويًا علـى الفـرد ، وأصبـح الشـيوخ ورؤسـاء القبـائل(١١٢) مسـئولين مسئولية مباشرة عن جمع الضرائب مـن مواطنيهـم . كذلـك فـرض عليهـم تقديـم أعداد من الزنوج لتجنيدهم فى الجيش . وكثيرًا ما كان يفشل الرؤسـاء والشـيوخ فى دفع التزاماتهم نظرًا لهروب المواطنين من الضرائب الباهظة إلى المناطق الجبليـة ،

بعيدًا عن سلطة الحكومة . وكان ينظر إلى هذه العجز على أنه تمـرد(١١٣) ، ومـن ثم يرسل الحكام حملاتهم لغرض ظـاهرى هـو القضـاء علـى هـذا التمـرد وتـأديب هؤلاء الرؤساء ، وفى الحقيقة لاصطياد الرقيق ومصادرة الماشية ، الأمر الذى كـان يدر أرباحًا كبيرة للحكام(١١٤) كذلك فقد أقلع عباس عن سياسة حريـة التجـارة التى كان قد سمح بها فى بداية حكمه عام ١٨٥٠م فى محاولة لزيادة الدخل وعـاد إلى تطبيق الاحتكار الذى رحـب بـه الحكـام وتطرفـوا فـى تطبيقـه تحقيقًـا لأربـاح شخصية . وتحت هذه الظروف أصبحت التجارة فى الرقيق أوفر ممـا كـانت عليـه فى عهد جده محمد على(١١٥) .

وفى عام ١٨٥٤م كان العاج يمثل الباعث الأكـبر الـذى جـذب التجـار إلى الخرطوم ، حيث كافحوا بنجاح للمحافظة على حرية التجارة فى النيـل الأبيـض . وفى نفس الوقت بدأت تجارة الرقيق تخيم على هذه الأرض الجديدة(١١٦) بحيث لم يكد ينتهى عام ١٨٥٤م حتى كان تجار العاج قد تحول الكثير منهم إلى تجار رقيق. ولتفصيل ذلك نقول أنه حدث بعد فتح النيل الأبيض للملاحـة والتجـارة أن وجـد تجار الخرطوم فى العاج حقلاً كبيرًا صالحًا لهذه التجارة ، ووجدوا فى صيـد الفيلـة فى مناطق النيل الأبيض وبحر الغزال والسوباط عمـلاً مربحًـا . وقـد أغـرى التجـار الأثمان المرتفعة للعاج لتنظيم رحلات لصيد لفيلة ، وكان طبيعيًا مـع مـرور الوقـت أن يتناقص عدد الفيلة وبالتالى يتناقص احتياطى الثروة فى هذه الجهات . ولم يكـن فى استطاعة التجار أن يتحملـوا فـى المستقبل النفقـات الكبـيرة لهـذه الرحـلات . ولكى يتحاشى التجار هذه الخسائر لجأوا إلى الأشتغال بالرق(١١٧) ، وذلـك عـن طريق السماح لعملائهم بأن يصطادوا الرقيق كجزء من رواتبهـم . وكـان الرقيـق يجد طريقة للخرطوم بدون عائق(١١٨) . وعنمـا نـدر العـاج وجـد تجـاره أنـه مـن الأربح لهم اصطياد الرقيق بدلاً من اصطياد الفيلة ، وهكذا صـار واضحًـا أنـه منـذ عام ١٨٥٥م اندفع صيادو الرقيق فى شراسة نحو الغزال والنيل الأبيض(١١٩) .

وكان تجار الرقيق قادرين على الحصول على تأييد ومساعدة القناصل الأوربيين الذين لم ينجوا من الشبهات(١٢٠) ، حتى إن هذه التهم وجهت إلى رجال مثل جون بيترك القنصل البريطانى . وكلما ازداد نشاط تجار الرقيق كانت السلطات فى الخرطوم تعانى نقصًا فى السلطة والنفوذ ، حتى أصبح نفوذهم فى نهاية هذه الفترة وعند وفاة عباس لا يتعدى سلطة الخرطوم ومدينة الرصيرص على النيل الأزرق وتشلجة(١٢١) ، أما ما وراء ذلك من بلاد فكانت خارجة عن السلطة . وكان المواطنون متحررين من سلطة الحكومة . وفى نفس الوقت شعر الحكام فى المناطق البعيدة مثل منطقة كردفان بحرية التصرف والعمل دون تدخل من جانب السلطة فى الخرطوم .

وعندما تولى سعيد باشا الحكم بعد عباس اصدر سنة ١٨٥٦م منشورًا لتحرير الرق ومنحهم حريتهم كاملة فى مصر ، مع توفير العمل لمن يترك خدمة أسياده(١٢٢) . وفى محاولة لإيقاف إمدادات الرق من السودان أصدر أوامره بتعيين أخيه حلمى باشا حاكمًا على السودان ، وعهد إليه القيام بالاصلاحات التى تحقق مصلحة السودانيين ، والقضاء على أسباب الشكوى والتذمر(١٢٣) . وصدرت التعليمات بأن يرسل حاميات للقيام بدوريات منتظمة فى النيل الأبيض . وقد قام حلمى باشا بإنشاء سلسلة من المحطات العسكرية(١٢٤) التى توغلت جنوبًا حتى التقاء السوباط بالنيل الأبيض . وكانت هذه المحطات ذات غرض مزدوج فهى تحمى التجار من هجمات الزنوج وكذلك تشرف على أوجه نشاطهم فى الأقاليم البعيدة(١٢٥) .

كذلك ألغى احتكار التجارة فى محاولة لتشجيع التجارة المشروعة ، وألغى الضرائب التى كانت تفرض على المشتريات من السودان(١٢٦) ، وبذلت محاولات لتحسين وسائل المواصلات فى السودان . وفى نهاية سنة ١٨٥٦م ، قرر سعيد زيارة السودان . وقد تعددت الأسباب وراء هذه الزيارة ، من بينها محاولة حل

مشكلة الرقيق التى كانت تقلقه ، لا سيما بعد أن وافقت تركيا بعد مساعى بريطانيا على منع هذه التجارة فى ممتلكاتها ، وأبدى الباب العالى رغبته فى أن يرى الوالى وقد نجح فى استئصال هذه التجارة فى ممتلكاته . بذلك تلاقت وجهات نظر سعيد مع الباب العالى فى وضع حد لهذه التجارة .

وفى الخرطوم أصدر سعيد أوامره بمنع الاتجار فى الرقيق ، وكذلك إيقاف رواتب الجند والموظفين بالرقيق مهما كانت الأحوال ، وحرم تقديم الرقيق كجزء من الضرائب . وفى ٢٧ يناير سنة ١٨٥٧م أصدر أربع منشورات تتعلق كلها بتنظيم وجباته الضرائب . وتوقفت حملات الحكومة الصيادة للرقيق إلا فى أقصى حالات الضرورة التى تحتمها امتناع الأهالى عن دفع الضرائب وتكون الحكومة مضطرة لذلك(١٢٧) .

ولكن هذه الثورة من القرارات والمنشورات لم تؤد إلى نتيجة ، وعادت تجارة الرقيق وازدادت عملياتها واشترك المسؤلون فى ذلك . ويعتبر سعيد المسؤول عن فشل هذه الاصلاحات إذ أضفى على جمع الرقيق صفة رسمية عندما كون حرسًا خاصًا من الزنوج فى سنة ١٨٥٩م . وطبقًا لذلك أرسل لحكامه فى السودان يطلب الرقيق ، وبالتالى عادت طلبات استيراد الرقيق مرة ثانية . وتحرك تجار مصر والجلابة وإتخذوا التنظيمات مع تجار العاج لإرسال هؤلاء الزنوج طبقًا لطلبات الباشا(١٢٨) ، ونتيجة لذلك أصبح هناك حافز قوى لمزاولة اصطياد الرقيق من مناطق النيل الأبيض وأعالى النيل ، وهكذا زال آخر قيد رسمى على مزاولة نشاطهم من قبل الباشا نفسه . وكان أن عادت الحكومة ترسل حملاتها لصيد الرقيق والتعامل به فى دفع رواتب الجند والموظفين وتحقيق الربح لهم ، وكذلك إرغام الرؤساء على تقديم أعداد منه كضريبة(١٢٩) . وكما حدث فى عهد عباس أدت تجارة العاج إلى مزاولة صيد الرقيق حتى إذا انتهت هذه الفترة كان تجار العاج قد تحولوا إلى تجار للرقيق . ومن هاجر من هذه المناطق باع منشآته لتجار الرقيق الذين إحتلوا تلك المناطق الشاسعة التى كانت مسرحًا لعمليات صيد الفيلة والبحث عن العاج(١٣٠) .

* * *

ولكى تتضح مدى الصلة بين تجارة العاج والرقيق وكيف مهدت هذه التجارة واسعة النطاق لتجار الرقيق صار من الأفضل أن أتناول هذا الموضوع فى هذه الفترة بشئ من التفصيل حتى تتضح معالم المشكلة التى واجهت إسماعيل باشا فيما بعد .

أخذ التجار فى تكوين شركات تجارية للتجارة فى النيل الأبيض وأعالى النيل . وكانت هذه الشركات تساوم السلطات فى الخرطوم للحصول على حق التجارة فى منطقة معينة(١٣١) . وإذا ما حصلت على هذا الحق أصبحت تحتكر مصادر الثروة فى هذه المنطقة وتستغلها بما يحقق لها أكبر قدر من الربح دون تدخل من سلطات الخرطوم . وامتدت هذه الحقوق حتى شملت أصقاعًا شاسعة جنوبى دار فور وفى كردفان وعلى طول النيل الأبيض حتى غندو كرو . وتقوم هذه الشركات بإرسال وكلائها لاستغلال هذه المناطق(١٣٢) وقد بدأت هذه التجارة هادئة وبالطرق السليمة مع الأهالى ولكن سرعان ما تخلى التجار عن هذه الطرق ولجأوا إلى استخدام القوة للحصول على ربح سريع(١٣٣) . وقد أدى ذلك إلى تكوين جماعات مسلحة تابعة لهم ونقط عسكرية تعتبر بمثابة مستودعات للمؤن والذخائر وتجمعات لبضاعتهم ، مما عاد عليهم بالأرباح الهائلة(١٣٤) .

وأدى هذا النجاح إلى احتلال مناطق فسيحة شملت عدة آلاف من الأميال المربعة . وهذه المساحات فرض عليها تجار العاج والرقيق حمايتهم عن طريق عدد من الزارئب الرئيسية التى كان يتبعها عدد أصغر منها . وقد سيطر على هذه الجهات ما يقرب من ستة شركات كبيرة وبلغت عدد الزرائب أكثر من ثمانين زريبة ، يسيطر عليها حوالى اثنى عشر من كبار التجار وأتباعهم من القواد(١٣٥). وأدى ذلك إلى خروج كل حوض النيل وأجزاء النيل العليا من سلطة الخرطوم . ونستطيع أن نقول أن هذه الفترة قد أفضت إلى حقيقتين :

الأولى : تمتع تجار الرقيق بنفوذ وسلطة لم يصلوا إليها قبل ذلك فى السودان بحيث أصبحوا فى مناطق نفوذهم كحكام .

الثانية : أن إخضاع هؤلاء التجار واستئصال شأفة هذه التجارة من السودان صار يتطلب فتح جديد لهذه الأقاليم . وهذه الوسيلة فرضت نفسها على إسماعيل دون أن يكون هناك مجال لاختيار غيرها . وأتفقت كلمة المعاصرين على أن حكومة مصر وحدها هى التى تستطيع أن تفعل ذلك ويقتضيها الواجب أن تدخل فى حوزتها جهات النيل العليا وتبسط عليها سلطاتها . ووقع عبء ذلك كله على عاتق إسماعيل باشا . والواقع أن تولية إسماعيل حاكمًا على مصر يعتبر بداية جديدة فى تاريخ السودان ، ففى أثناء حكمه إتخذت خطوات حاسمة لمحاربة تجار الرقيق والقضاء عليهم . وقد سلطت الأضواء على هذه المشكلة فى السودان من قبل الرحالة أمثال " سبيك وجرانت " بولوجنس " و" هوجلين " الذين جابوا هذه البلاد فى نهاية حكم سعيد والسنوات الأولى من حكم إسماعيل(١٣٦) .

فعن طريق كتابات هؤلاء الرحالة والمستكشفين نستطيع أن نكشف النقاب عن قصة الأعمال الوحشية التى ارتكبت ضد قبائل هذه الجهات على أيدى هؤلاء التجار الذين زاولوا سلطاتهم ونفوذهم من عدد من الزرائب التى أصبحت قلاعًا لتجار الرقيق والتى أجبر الأهالى على إنشائها وأرغموا على تزويدها بما تحتاجه من حبوب وماشيه . وعن طريقها استطاع هؤلاء التجار أن يحكموا مساحات شاسعة من هذه الأقاليم من أعالى النيل ، والتى لم تظهر فيها أية سلطة لحكومة الخرطوم(١٣٧) ، حتى أن حامياتها الموجودة عند إلتقاء النيل الأبيض والسوباط والتى كان عليها القيام بدوريات تفتيشية أصبحت لا أثر لوجودها(١٣٨) .

وقد قدمت كتاباتهم وتقاريرهم صورة واضحة لما كان يجرى فى مناطق بحر الغزال والسوباط ومنطقة البحيرات الإستوائية من أعمال ، بحيث أصبح العالم

الخارجى على علم بهذه المأساة ، كما قدموا مقترحاتهم للقضاء على هذا الشر. وقد أكدوا جميعًا ضرورة تقوية قوات الحكومة المرابطة عند إلتقاء النيل الأبيض والسوباط حتى يمكن أن تقوم بدوريات تفتيشية ناجحة الأثر . وإذا أريد القضاء على قوة هؤلاء التجار فى غندو كرو فلا بد من وجود قوة قوية فى بحر الجبل . وبالإضافة إلى ذلك فإنه يمكن لمفرزة من القوات المصرية تتكون من أربعمائة جندى أن تفرض سيطرة الحكومة على منطقة بحر الغزال إذ أصبح من الضرورى أن تمتد سلطة الحكومة إلى هذه المناطق ، وأن تفتح إقليم البحيرات الإستوائية للتجارة المشروعة مع العالم الخارجى ، حتى تكون إجراءاتها ذات فاعلية فى محاربة هذه التجارة(١٣٩) . وفى ضوء هذه الإقتراحات بدأ إسماعيل فى تنفيذ مخططه للقضاء على هذا الشر واستئصاله من السودان(١٤٠) ، فى الوقت الذى تعرض لاتهامات من الصحف الأوربية التى اتهمته بالرغبة التوسعية ومحاولة فرض سيطرته على كل حوض النيل وتكوين إمبراطورية له(١٤١) .

وقد بدأ إسماعيل فى معالجة هذه المشكلة حتى سنة ١٨٧٩م دون أن يلجأ إلى عمليات حربية مع تجار الرقيق ، إذ رأى أن نظام الرق قد تغلغل فى المجتمعات القبلية فى أفريقية . وكان الرقيق يعاملون معاملة حسنة من قبل أسيادهم ، فضلاً عن أن النظم السائدة بين سادة هذه المناطق مكنت تجار الرقيق من أن يزاولوا حرفتهم على أوسع نطاق دون أى عائق(١٤٢) ، حيث أضفوا على هذا النظام صورته البشعة ، إذ اعتمدت تجارته على حرق القرى وقنص الرجال والنساء والأطفال وإثارة الحروب بين القبائل . وبعد رحلة قاسية عبر مئات الأميال يتعرض فيها الرقيق لعوامل الموت يصل إلى الأسواق لبيعه .

وقواد هذه المأساة الذين أصبحوا مصدر خطر على السودان كانوا هدف إسماعيل فى حربه السافرة فى الفترة التى تلت سنة ١٨٧٠م(١٤٣) . ذلك إن إسماعيل اعتقد أن نظام الرق يجب أن ينتهى ويتوقف بين الأهالى ، حتى يمكن أن

يضع نهاية لهذه الأعمال فى تلك الجهات . وفى رأى إسماعيل أن هذه الخطوات لا تتم إلا بتطهير النيل الأبيض ووضع نظام دقيق للإشراف على الملاحة ، وكذلك بفتح مناطق النيل العليا وبحر الغزال للتجارة المشروعة ، وإدخال المدنية والحضارة فى هذه الجهات(١٤٤) .

وقد إتخذت خطوات فعالة لتحقيق المرحلة الأولى من مخطط إسماعيل ، عن طريق دوريات تجوب النيل الأبيض حتى يمكن أن تشل حركة نقل الرقيق . وأصرت السلطات المسؤلة على تفتيش جميع المراكب التى تستخدم هذا النهر ومصادرة رقيقها وحجز رجالها ، حتى يتقرر مصير المراكب ورجالها بتعليمات محددة وصريحة من القاهرة بينما يخلى سبيل الرقيق ويطلق سراحه .

كذلك تمسكت الحكومة ضمن خطتها بالإشراف الدقيق على تصدير الأسلحة والذخائر إلى السودان(١٤٥) ، لحساب تجار الرقيق ، الأمر الذى هدد سلطة الخرطوم . وزيادة على ذلك فقد تطلعت الحكومة إلى وضع حد لسوء استخدام القناصل للإمتيازات الممنوحة لهم ، الأمر الذى دفع إسماعيل إلى مطالبته ممثلى الدول التعاون مع الحكومة المصرية بالتخلى عن حمايتها للتجار ، حتى تستطيع الحكومة المصرية القضاء على تجارة الرقيق فى ممتلكات الباشا التى أصبحت مهددة بنفوذ هؤلاء التجار(١٤٦) .

وكان أن صدرت التعليمات إلى موسى حمدى حكمدار السودان برغبة الباشا فى القضاء على هذه التجارة " إرادة كريمة إلى حكمدار السودان ... إن مبيع وشراء العبيد الذين صار جلبهم من السودان ودارفور صار منعه من طرفنا كليًا . وقد صدر أمر من طرفنا فى هذا التاريخ إلى المالية وإلى مدير جرجا وأسيوط وأسوان فى خصوص عدم إعطاء الرخصة للجلابين المارين عليهم بالأسرى إلى مصر . فحين تصير هذه الممنوعية معلومكم يلزم الدقة والإعتناء التام فى منع مبيع ومشرى الجوارى والعبيد ببلاد السودان سرًا وجهرًا . وإذا وجد جلابين بيدهم

أسرى وقاصدين الجلب إلى مصر يصير حصرهم وإرجاعهم إلى محلهم فتستمر هذه الممنوعية على الدوام بحيث لا يرد أسرى إلى مصر ذكورًا وإناثًا من بعد هـذا كليًا ومجازاة من يخالف هذه الإدارة فى حكمداريتكم "(١٤٧) .

وفى مايو ١٨٦٣م أعلن موسى حمدى عن سياسته بالقبض علـى عـدد مـن القوارب التى تتعامل فى الرقيق عند وصولها الخرطوم من أعالى النيل ، وكـان هـذا من الإجراءات الشديدة فى ذلك العام ، ثم مصـادرة حمولـة سبعة مراكـب تحمـل الرقيق فيما بين " كاكـا " و" فاشـودة " علـى النيـل الأبيـض(١٤٨) . ومنـذ ذلـك الوقت أخذت السلطات فى الخرطوم تتخذ الخطوات التى تضمن لهـا سـيطرة تامـة على النهر كله . وفى نفس العام أرسلت حامية من الخرطوم إلى النيل الأبيض مـن أجل مراقبة قوارب تجار الرقيق . وفى " كاكا " عسكرت قوة أخـرى مكونـة مـن ألف رجل على النيل الأبيض عند فاشودة التى أصبحت مقرًا لمديرية النيل الأبيض. وكذلك أنشئت مراكز أخرى على النيل الأبيض لمراقبة القوارب التى تجوب النيل . ولتدعيم الرقابة أرسلت أربع بواخر من القاهرة إلى الخرطوم للمساعدة فى القبـض على تجار الرقيق . وقد عهد لاثنـين منهـا بالقيـام بالدوريـات فـى النيـل الأبيـض . كذلك أرسلت بعض القوات لتدعيم سلطة الحكومة فى غندكرو(١٤٩) .

ولم يكتف موسى حمدى بهذه الإجراءات إذ أصدر فى نهاية ١٨٦٣م عـدة لوائح تهدف إلى منع تجارة الرقيق فى النيل الأبيض . وهذه اللوائح اشـتملت علـى شريحة من الضرائب عرفت باسم " الوركو " فقد فرض ضرائب تتراوح بـين مائـة ومائتين قرشًا على كـل العـاملين لحسـاب الرقيـق فـى النيـل الأبيـض سنويًا . ولم يسمح لأى سفينة بأن تغادر الخرطوم إلا بعـد أن تحصـل علـى تأشـيرة مـن ديـوان الوركو ، وتقوم بتسديد ما عليها . كذلك طلب من القناصل منح السلطات الحـق فى تفتيش القوارب التى يملكهـا التجـار الأجـانب ، وأصبـح فـى حكـم المقـرر أن التجار فى الخرطوم مسئولين ويتحملون نتائج أعمال ممثليهم فى النهر .

وقد قوبلت هذه الإجراءات باستياء من التجار واعتبرت الضرائب مرهقة ، فالرجال يعملون نصف العام لذلك لا يقدرون القيام بدفع هذه اضرائب مما يكسبونه ، ونتيجة لذلك تحمل اسيادهم هذه الضرائب . كذلك اعتبروا أن الهدف من هذه الضرائب هو تدمير تجارتهم وأتهموا سلطات الخرطوم بالرغبة فى العودة إلى احتكار التجارة . واعتقدوا أن الحاكم العام يرغب فوق ذلك فى طرد جميع الأوربيين من النيل الأبيض(١٥٠) . وقد أعلنوا سخطهم بأن إمتنع عدد كبير منهم عن الدفع . ولكن هذا لم يثن عزم موسى حمدى عن تنفيذ سياسته ، بينما صدع للأمر " دى بوبو " و" بونست " فى حين أصرّ على عناده " جون بارترك " وأعلن رفضه الخضوع لهذه الإجراءات ، وأظهر إحتجاجه عليها بأن ترك مراكبة وزرائبه ورجاله للحكومة وهدد بشكوى الحكومة المصرية ومطالبتها بالتعويض(١٥١) .

وفى الحقيقة فقد كان الوركو ضروريًا (أطلق على الديوان الذى أنشأه موسى ويشتمل على لوائح وشرائح ضريبية تحدد فئات الرسوم المفروضة على سفن ورجال الرقيق فى النيل الأبيض ويعطى التصريحات للسفن قبل إبحارها فى النيل الأبيض بما يفيد سدادها) لمحاربة تجارة الرقيق ، فقد تدخلت عدة عوامل مهمة جعلت مهمة الورديات المسلحة فى النيل الأبيض بعيدة عن النجاح إذ كان التجار يعلمون مقدمًا بتحركات سفن الحكومة ، وبالتالى يستطيعون تفريغ حمولاتهم من الرقيق وتهريبها على ضفاف النهر قبل مقابلتهم المسئولين . وبهذه الطريقة كان التجار يتفادون غالبًا إجراءات التفتيش(١٥٢) . ويضاف إلى ذلك أن تجار الرقيق أخذوا يبحثون عن حماية ممثلى الدول الأجنبية برفع أعلام دولهم على مراكبهم ، مما جعل الحكومة المصرية تشكو من نشاط التجار الأوربيين ، فضلاً عن أن الرشوة كانت تجد طريقها عند بعض الموظفين المسئولين .

هذه الأعمال جعلت مهمة دوريات النيل الأبيض تزداد صعوبة ، لذلك اعتبر الوركو وسيلة لتضييق الخناق على تجار الرقيق فى النيل الأبيض(١٥٣) .

وقد امتد تنفيذ هذه السياسة عبر النيل الأبيض فـى منـاطق النيـل العليـا ، إذ بدأت الحكومة بتنفيذ سياسة تهدف إلى تجريد التجار من زرائبهـم فـى بحـر الجبـل عن طريق فرض ضرائب جديدة على هذه الزرائب . وهذه الضرائب الجديـدة مـع ضرائب الوركو جعلت تجارتهم غير مربحة .

وفى أثناء حكمدارية صادق باشا تم تدعيم دوريات التفتيش وإتسع نفوذهـا واعتبرت فاشودة مركزًا حكوميًا . وأرسلت حملة مكونة من ألف رجل لإحتلالهـا بصفة دائمة . وقد أدى تأسيس هذه المحطة وتدعيمها إلى إغلاق النيل الأبيـض فـى وجه تجار الرقيق الوافدين من بحر الغزال والسوباط والنيل الأعلى . وكانت نتيجـة هذه الإجراءات التى استهل بها موسـى حمـدى حكمـه ، ثـم استمر فـى تنفيذهـا صادق باشا ، أن اضطر " دى بونو " إلى التخلى عن تجارته وبيع منشـآته وزرائبـه للحكومة بثمن زهيد وترك البلاد(١٥٤) .

وقد سار فى هذا الطريق أيضًا جعفـر باشـا الـذى حكـم بـالقوة والشـدة ، وحارب أولئك الذين اتهموا بالرشوة والفساد . وفى ولاية هذا الحاكم أعيد تنظيم الحكم فى السودان بعد أن ألحقت بممتلكات الباشا مصوع وسواكن . وقد استمر مظهر باشا فى تنفيذ سياسة تجريد تجار الرقيق من زرائبهم بعد أن تلقـى تعليمـات من إسماعيل صريحة لتحقيق هذه الغرض . ذلك أنه طلب من مظهر باشا أن ، يبذل محاولاته فى الإستيلاء على زرائب التجار فى بحر الغزال والنيل الأعلـى فـى مقـابل تعويض عادل ، واعتبرت هذه السياسة استمرارًا لمحاربة تجارة الرقيق(١٥٥) . ويعتبر عام ١٨٦٩م من الأعوام الحاسمة فى تاريخ الرق ، إذ تقرر فيـه ضـم دارفـور وبحـر الغزال وفتح المديريات الإستوائية .

أما فى جبهة بحر الجبل وغندوكرو ، فقـد أنيطـت المهمـة إلى سـير صمويـل بيكر بناء على نصيحة أمير ويلز " الذى أصبح فيما بعد ادوارد السابع "(١٥٦) .

وقد منحه الخديو إسماعيل سلطات مطلقة فى المناطق الواقعة إلى الجنوب من غندركرو حتى خط الإستواء ، وعهـد إليـه إدخـال الوسـائل المشـروعة ، وإنشـاء الملاحة فى البحيرات العظمى الإستوائية وإنشاء سلسلة من النقاط العسكرية يفصل بين كل منها مسيرة ثلاثـة أيـام ، وأن يعمـل علـى إبطـال صيـد الرقيـق أو الإتجـار فيه(١٥٧) .

وقد لقى تعيينه معارضة شديدة من السلطات الرسمية فى مصـر ، لأن الـرق كان من الأمور المعترف بشرعيتها ، فإبطال هذه التجـارة علـى يـد مسـيحى كـان كفيلاً بإثارة الشعور الدينى(١٥٨) ، فضلاً عن أنـه كـان بمثابـة تحـد وإعتـداء علـى حقوق رعايا الخديوى . وقد رأى بعضهم أن المجتمع المصرى بدون رقيق يكـون - أشبه بالعربة بدون عجلات(١٥٩) .

وأعترض على ذلك التعيين أيضًا جعفر مظهـر حكمـدار عمـوم السـودان ، الذى طالب بأن يتولى ذلك العمل ضبـاط مصريـون ، وحـذر مـن الثقـة بالضبـاط الأجانب فى مثل هذه الحملات الهامة فى أفريقية(١٦٠) .

وكان سير صمويل بيكـر رجـلاً مغـرورًا تعـوزه اللياقـة والسياسـة وحسـن التصرف(١٦١) إذا صادف عصيانًا أو تحديًا ، لجأ إلى القوة والبطش حتى إلى حملـة عسكرية صغيرة .

واعترف غوردون - الذى خلف بيكر - بكراهية الأهـالى الشـديدة لسـلفه بيكر فقال (إن أكبر صعوبة هى استعادة ثقة الأهالى مـرة ثانيـة فقـد لقـوا معاملـة قاسية) وهنا وضع الدكتور هل Hill مجموعة مـن النقـط ، إذ لم يشـأ إن يكمـل عبارة غوردون ، ولكن لورد إلتون إطلع على هذه الوثيقة وأكملها هكذا : (ومن الغريب الكراهية الشديدة هناك لبيكر(١٦٢) . فإذا علمنا أن كتاب Hill نشر فـى سنة ١٨٨١م أدركنا السبب فى حذف هذه العبارة .

ويمكن تلخيص نتائج بيكر فى أنها استطاعت أن تقيم مراكز عسكرية بين غندكرو وفاتيكو ونويرة ، غير أنها فشلت فى تحقيق أهدافها الرئسية وهى إبطال حركة الرقيق ، وفتح البلاد للتجارة المشروعة وإنزال سفن فى بحيرة البرت وقد حققت نجاحًا كبيرًا فى إثارة عداء الأهالى السود لحكومة الخديوى ، وإنشاء حلف بين الأهالى وتجار الرقيق(١٦٣) .

ولست أدرى ما إذا كان التفكير فى تعيين حكام من غير المصريين فى السودان بمثابة تأكيد لنوايا الخديوى وتسجيل لصدق عزيمته فى العمل على إبطال تجارة الرق ، ليفوت فى الوقت نفسه على أية دولة أوربية أن تتدخل فى هذه المناطق بحجة مكافحة الرق مدفوعة بعوامل إنسانية أو دينية ، أو أن الخديوى - من ناحية أخرى - كان قد دخل أو بدأ يدخل ، فى مرحلة الخضوع للضغط الأوربى ، فكانت نصيحة ولى عهد بريطانيا بمثابة إملاء . ومن الجائز أن الأوربيين، بدأوا منذ ذلك الوقت يتطلعون إلى حوض النيل ويملون إرادتهم ، واتخذ ذلك مظهر الإشتراك فى ترشيح أشخاص ، لأن إساعيل لو كان قصير النظر فلا بد أن يدرك أن الحاكم الذى ينتمى لدولة عظمى لا يمكن أن يتجرد عن قوميته ، ولا يمكن أيضاً أن يخلص له إخلاصاً لا شائبة فيه أو يتخلى عن مصلحة بلاده فى إستعمار تلك المناطق . وليس فى ذلك مبالغة فالحوادث كلها تشير إلى ذلك ، إذ لما إقتضت الظروف إغلاق منافذ تصدير الرقيق على شواطئ البحر الأحمر أرسل الخديوى حملة إلى مصب نهر جوبا بقيادة ماليكوب باشا ، لكنها نزلت فى قسمايو جنوبى المصب ، ثم لم تلبث أن إنسحبت فى ديسمبر ١٨٧٥م إزاء احتجاج إنجلترا ، وإن كان الكثير يعزون فشل الحملة إلى إهمال غردون " المعتمد " تحت تأثر مصالح بلاده وإهماله التقدم من الداخل لمديد العون إلى المصريين على ساحل المحيط الهندى(١٦٤) .

وقد اعتذر غوردون بإنعدام كفاءة قواته غير النظامية . وكذلك أعترف لورد إلتون - وهو آخر من كتب عن غوردون - بأن ذلك الإهمال من جانبه

يرجح إن نزول المصريين على الساحل الشرقى أمر لن تحتمله الحكومة البريطانية(١٦٥) .

وهذا دليل آخر على أن غردون لم يتجرد عن قوميته يوماً .

وقد أثار تعيين غوردون خلفاً لبيكر غضب الدوائر الرسمية وغير الرسمية ، التى كانت ترى فى هذا التعيين لفتة من الخديوى بقصد الحصول على تأييد إنجلترا فى الأزمة المالية المستحكمة فى مصر . وأدعى البعض أنه كان من المنتظر أن يقوم غوردون بمراقبة إسماعيل باشا أيوب حكمدار الخرطوم الذى لم تكن نزاهته فوق مستوى الشبهات(١٦٦) .

هذه هى الآثار التى ترتبت على الفتح الحكومى لمناطق بحر الجبل على أيدى بيكر وغوردون . أما الجبهة الثانية التى إزدهرت فيها تجارة الرقيق ، فقد كانت فى بحر الغزال حيث انفرد بالسلطة الزبير رحمة(١٦٧) ، الذى تحدى سلطة الحكومة ، ورفض أن يسدد لها أية مبالغ عن زرائبه . وقد حاول مظهر باشا حكمدار السودان إضعاف نفوذه بتسليم إدارة بحر الغزال إلى منافس للزبير هو " كجك على " ولكن الزبير قاوم هذا المشروع بحيث لم يعد أمام الحكومة سوى الالتجاء إلى القوة ، فأعدت حملة بقيادة محمد البلالى للاستيلاء على سلطنة دار فور ، وهى أهم موطن للرقيق فى السودان الغربى ، على أن يتم ذلك بعد إخضاع الزبير فى بحر الغزال ، ولكن الحملة هزمت وقتل قائدها(١٦٨) .

وتعتبر هزيمة البلالى أول ضربة أصابت هيبة الحكومة الخديوية فى السودان . غير أن جعفر باشا مظهر لعب دوره بمهارة ، فحين بعث الزبير باحتجاجاته إلى حكومة الخرطوم ، أبلغه الحكمدار أنه أحيط علماً بذلك . وهكذا منع تحويل الصراع إلى حرب مكشوفه(١٦٩) .

وبدلاً من أن تقضى حملة البلالى على الزبير ، أدت إلى نتيجة عكسية ، وأصبح للزبير السيادة على بحر الغزال . غير أن الحوادث سرعان ما تطورت ، فإن

قبيلة الرزيقات " البقارة " نقضت إتفاقها مع الزبير وباتت تعتدى على التجار اللذين يمرون بديارها ، فاضطر إلى محاربتها ، فهزمها وأحتل شكل فى أغسطس ١٨٧٣ م . وخشى السلطان إبراهيم حاكم دارفور من ازدياد نفوذ الزبير ، فتعهد زعماء الرزيقات بحمايته ، فلم يعد أمام الزبير سوى مهاجمة دارفور ذاتها ، وعرض على الحكمدار إسماعيل أيوب إقليم بحر الغزال ، فصدر الأمر بتسميته مديراً على بحر الغزال فى نوفمبر ١٨٧٣م . وأعقب ذلك أن زحف الزبير على دارفور من الجنوب ، وتقدم إسماعيل أيوب من الشرق ، وأوقع الزبير الهزيمة بالسلطان إبراهيم فى ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٧٤م(١٧٠) .

وسرعان مادب النزاع بين الزبير وإسماعيل أيوب ، فتوجه الأول إلى مصر فى نوفمبر عام ١٨٧٥م وأستبقاه الخديوى بها .

وبذلك سيطرت مصر على مراكز تجارة الرقيق وصيده فى بحر الجبل وبحر الغزال ودارفور ، إلا أنه وضح إن إقليم يوغوص الواقع بين مصوع والتاكة ، يجد فيه الأحباش ميداناً لصيد الرقيق . وبالفعل أذن الخديوى لمنزنجو حاكم مصوع بدخول يوغوص فتم إحتلال كيرن ، وبعد ذلك تم إحتلال هرر فى الجنوب سنة ١٨٧٥م لسد المنافذ تماماً أمام تجارة الرقيق . على أنه كان من نتيجة ذلك تطويق الحبشة وإثارة شكوك النجاشى بعد أن أحاط المسلمون ببلاده من جميع الجهات . ونشبت حرب الحبشة فى الفترة من سنة ١٨٧٥م - ١٨٧٦م . وترتب عليها نتائج بالغة الخطورة بالنسبة لمصر ، فقد وجهت ضربة شديدة إلى هيبة الإمبراطورية المصرية ، وبدأ السودانيون والأحباش لا يحسبون لها حساباً بعد أن كان للحكومة الخديوية سطوة عجيبة فى السودان ، حتى كان جنديها الواحد يرهب رهطاً من الأهلين(١٧١) فلم يعد للأهالى حاجة للخضوع لحكومة وضحت فيها السيادة للأجانب .

وفى الوقت الذى كانت البلاد تعانى من الآثار التى ترتبت على حرب الحبشة والتى كلفت الخزانة المصرية نفقات طائلة ، عقد الخديوى مع بريطانيا فى ٤ أغسطس سنة ١٨٧٧م المعاهدة المشهورة الخاصة بتجارة الرقيق(١٧٢) والتى جاء فى المادة الثانية منها إن أى شخص يعمل فى تجارة الرقيق بطريقه مباشرة أو غير مباشرة سوف يعامل معاملة " السارق القاتل " وهى جناية يعاقب عليها فى القانون المصرى بالإعدام . كذلك صدر أمر الخديوى يوم إبرام المعاهدة تنص المادة الأولى منه على تحريم بيع الرقيق من عائلة إلى أخرى فى مصر خلال سبعة أعوام وفى السودان خلال إثنى عشر عاماً . ونصت المادة الثانية على أن اية محاولة للخروج على هذا القانون بعد هذين التاريخين يعاقب مرتكبها بالحبس مدة تتروح بين خمسة شهور وخمس سنوات(١٧٣) .

وكانت سنة ١٨٧٧م التى وقعت فيها المعاهدة من أحراج الأوقات فى تاريخ الإدارة المصرية فى السودان ، فالخزانة الخديوية على وشك الإفلاس ، مما دفع إسماعيل إلى إتخاذ إجراءات لم تدرس الدراسة الكافية بأمل أن يسهم السودان بمبلغ مائة وخمسين ألف جنيهات سنوياً ، تتحمل منه مديرية خط الإستواء ثلاثين ألفاً ، ومديرية بحر الغزال ما بين خمسة عشر الفاً . على أن مصادر الإيراد فى هاتين المديريتين كانت قد أتت عليها مصروفات غوردون فى بحر الجبل ، ونفقات حملة دارفور التى قادها الزبير . وفى يونيو من العام التالى ، أمر الخديوى بإتخاذ الإجراءات اللازمة لتحصيل كل الأموال المستحقة للحكومة . ولما كان صرف مرتبات الموظفين معلقاً بتنفيذ هذا الأمر ، فلم يكن له من نتيجة سوى إغضاب الطبقة التى تقوم عليها الإدارة(١٧٤) . وحين صمم غوردون على ضرورة تولية الحكمدارية العامة للسودان ، لم يسع الخديوى سوى النزول على طلبه ، فقد كان يرى أن توتر العلاقات بين غوردون وإسماعيل أيوب جعلت من المستحيل تنفيذ واجبات الأول فى مكافحة الرق خارج نطاق المديريات الاستوائية(١٧٥) .

وتقرر أن يمتد حكم غوردون على السودان جميعه ، ودارفـور ، والمديريـات الإستوائية على أن يعاونه ثلاثة وكلاء : الأول للسودان ذاتـه ، والثـانى لدارفـور ، والثالث لسواحل البحر الأحمـر وشرق السـودان ، وعهـد إليـه الخديـوى بتسـوية مشاكل الحدود مع الحبشة ، كما لفت نظره إلى ضرورة القضاء على تجـارة الـرق والعمل على تحسين وسائل المواصلات(١٧٦) .

ويرى البعض أن بريطانيا قد وقع اختيارها على غوردون لإتمام عمليـة نشـر الفوضى فى السودان ليسهل عليها وضع يدها عليه بعد إنفصاله عن مصر .هذا فى حين يرى البعض الآخـر أن الحكومـة البريطانيـة لم تتعمـد اختيـار غـوردون لنشـر الفوضى فى السودان ، إنما رسمت لـه سياسـة محـدودة ، هـى إلغـاء الـرق . وهـذه السياسـة هـى التـى كـانت سـبباً فـى استنزاف مـوراد الإدارة المصريـة فـى المـال والرجال. ويقرر البعض أيضاً أن فشـل غـوردون يرجـع إلى ظـروف خارجـة عـن إرادته ، إذ لم يكن للإنجليز عموماً أية دراية بالإدارة بين الشعوب المتخلفة نسـبيًا ، فيما عدا الهند التى لم يسبق لغوردون أن عمل بها . ولم يكـن لبريطانيـا رجـال ذو خبرة بهذا العمل الدقيق ، وهو حكم خليط من القبائل الإسلامية والوثنية فىمجاهل أفريقية . هذا بالإضافة إلى أن غوردون نفسه لم تتح له الفرصة لكى يتـدرب علـى مهام وظيفته ، فإسماعيل عهد إليه بحكومة السودان دون أن يمده بالمستشارين ذوى الخبرة والتجربة لكى يوجهوه . وعلى أية حال ، لم يكـن غـوردون ليقبـل نصيحـة أى منهم(١٧٧) . ولذا فإنه لما رجع إلى السودان فى مايو سنة ١٨٧٧م كانت كل خبرتـه بشـؤون الحكـم والإدارة لا تزيـد عـن خـبرة عـامين قضاهمـا فـى المديريـة الإستوائية ، وهى مديرية غير إسلامية وغير عربية . وكـان ماضيـه العسـكرى فـى الصين والقرم لا يؤهله إطلاقاً لأن يكون سياسياً وإدارياً ، ولا يدربه كيف يسـوس شعوباً إسلامية(١٧٨) . وكانت مسالة الرق شغلة الشاغل ، لأنـه كـان يـدرك أنـه رغم ما يتمتع به من سلطات مدنية وعسكرية مطلقة ، فإنه لا يتمكـن مـن إبطـال

تجارة الرقيق إلا إذا انتشر على طول حدود البلاد سلسلة من حراس الحدود ، على غرار القوزاق الروسى .

لقد نسى غردون أن الخديوى قد استخدمه للإدارة لا لكى يشن حرباً صليبية شعواء على تجار الرقيق . ولا شك فى أن القضاء على هذه التجارة ، كان هدفاً من أهداف الخديوى الذى كان يعلم تمام العلم بأن الأملاك السودانية تسير بخطى وئيدة نحو حياة لامكان فيها للرقيق . فضلاً عن أن معالجة مشكلة الرقيق كان جزءاً فقط من تعلميات الخديوى ، وهو عمل دقيق يحتاج إلى شئ كثير من الدقة واللباقة(١٧٩) .

وعندما رغبت الحكومة الخديوية فى إقامة دوريات بوليسية لمراقبة سواحل البحر الأحمر وخليج عدن لتنفيذ نصوص معاهدة إغسطس ١٨٧٧م ، انتهى الأمر بتعيين الكابتن مالكولم ، وهو ضابط بالأسطول البريطانى ، للإشراف على هذه الدوريات . ولم يلبث غوردون أن إصطدام بمالكولم لأن الأخير اعتقل بعض أفراد عائلة " ابى بكر شحيم " محافظ زيلع بتهمة الاتجار فى الرقيق . وساء غوردون هذا الإجراء خشية أن يؤدى إلى تهديد الحكم المصرى فى هذه الأصقاع البعيدة ، فأطلق سراح المعتقلين ، فما كان من مالكولم إلا أن قدم إستقالته إحتجاجًا ، فاستاءت الحكومة البريطانية ورأت فى ذلك لينا " كما لو كان غوردون لا يحس فى نفسه القدرة على معاداة تجار الرقيق صراحة " .

وشاء غوردون أن يثبت لحكومته أنه لا يقل عن مالكولم أو غيره قوة فى مكافحة الرق ، حيث لجأ إلى الأساليب العنيفة وسياسة الضغط لتنفيذ سياسة الإلغاء ، بل لقد عمل إلى التخلص من الموظفين المصريين وإسناد مناصبهم إلى الأوربيين ، فى وقت كانت الإدارة المصرية فى حاجة ماسة إلى الاستقرار والهدوء، كما تناول المناصب الإدارية الكبرى بالتغيير والتبديل . وقد ترتب على تعيين موظفين أوربيين مسيحيين آثار خطيرة مهدت الطريق للثورة المهدية(١٨٠) .

ومن ناحية أخرى شاء الموظفون الأوربيون أن يثبتوا جدارتهم وإستحقاقهم للمناصب التى يشغلونها ، فأعلنوا حرباً شعواء على تجار الرقيق . والمعروف أن السودانيين لم يؤمنوا يوماً بشرعية سياسة إلغاء الرقيق ، فما بالك إذا ما قام على تنفيذ هذه السياسة أجانب من الأوربيين المسيحيين ، مما يثير الظنون بأن فى ذلك إضطهاد للإسلام على يد المسيحية .

وكان الإنجليز أنفسهم بعد إسترداد السودان ، يعلمون أن مسألة إلغاء الرق شائكة للغاية وينبغى تناولها فى شئ كثير من الحذر ، بدليل ما جاء فى تقرير رفعه الكابتن مموردو Memurdo مدير مصلحة مكافحة الرق :

" أن الرقيق فى طريقة إلى الزوال ، ولكنه طريق طويل جداً وأمامنا سنوات طويلة لبلوغ نهايته ، وليس من الطبيعى فى شئ أن نتخلص فى الحال من العادات والتقاليد التى عاشت لعدة قرون "(١٨١) .

الخاتمة :

يتضح لنا من خلال العرض السابق عدةنقاط أهمها :

أولاً : كان نظام الرق من الأمور العميقة الجذور فى المجتمع السودانى ، ومن أهم الأركان الذى قامت عليه اقتصادياته ، ومن ثم كان له تأثيرًا واضح على حياة السودانيين الاجتماعية والسياسية .

ثانيًا : كان هدف محمد على من جلب الرقيق ، الاستفادة منهم فى تكوين الجيش وإلقاء عبء الأعمال العسكرية على عاتقهم ، وأن يترك أبناء الفلاحين المصريين ليتفرغوا لأعمال الزراعة والرى ومواجهة التوسع فى المشروعات الإنمائية الجديدة ، حتى يعمل الجميع من مصريين وسوادنيين فى إطار وحدة وادى النيل السياسية .

ثالثًا : بعد فشل تجربة استخدام الرقيق ، فتح محمد على أمامهم أبواب العمالة التى تتناسب مع قدراتهم الذهنية والعضلية ، حتى لا يقعون فريسة للبطالة.

رابعًا : بالغ الكتاب والمؤرخون الأجانب فى تصويرهم لمسألة إعطاء رواتب الجنود من الرقيق – فى بعض الأحيان – ولم يعالجوا المسألة من جميع زواياها المختلفة ، فكان هدفهم من وراء ذلك اعطاء معلومات مبتورة ترتب عليها تشويه الحقائق .

خامسًا : أثبتت الدراسة أن محمد على ، رغم أنه احتكر التجارة فى البلاد التى كان يحكمها ، لم يتاجر فى الرقيق على الإطلاق ، علمًا بأن تجارة الرقيق – وقتذاك – كانت أكثر ربحًا .

سادسًا : أشارت الدراسة إلى أن محمد على كان يكره التجارة فى الرقيق ويمقتها ، وبالتالى تشدد مع حكامه فى السودان لمحاربتها .

سابعًا : إن تدخل بريطانيا لإلغاء تجارة الرقيق فى السودان ، كان ستارًا يخفى أهدافًا عدائية ضده ، ومخططًا لتحقيق أطماع استعمارية ، كما أثبتت الأحداث فيما بعد .

ثامنًا : كان من الصعب القضاء على تجارة الرقيق بين طرفة عين وانتباهتها، بسبب تركيبة المجتمع السودانى نفسه ، وأهمية الرقيق بالنسبة له ، لذلك أحدثت الوسائل العلمية والعملية المشار إليها فى الدراسة كبديل عن نظام الرق وتعويض عن الأرباح التى كانت تعود من التجارة فيه .

تاسعًا : أوضحت الدراسة أنه مما يؤخذ على غوردون أنه أساء تقدير المهمة التى أنيطت به ، فقد ركز كل اهتمامه فى القضاء على تجارة الرقيق دون النظر أو الاهتمام بالتعليمات الأخرى ، ولم يكن هناك من سبب يدعوه إلى التشدد من تلقاء نفسه فى القضاء على تجارة الرق ، فملكية الرقيق لم يكن فيها أية مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية ، فضلاً عن أن الناس كانوا فى حاجة ماسة إلى الرقيق لإنجاز أعمالهم . فلما توقف ذلك المورد الهام من الأيدى فجأة ، نشبت أزمة هزت الكيان الاقتصادى والاجتماعى للبلاد ، وبدأت الناس يلقون اللوم ، لا على

غوردون ذاته بل على الإدراة المصرية . ودفعهم الغضب إلى الاعتقاد بأن الحكومة – بطريقة ما – تعمل ضد تعاليم الإسلام .

عاشرًا : أثبتت الدراسة آثار تعيين غوردون لأعداد كبيرة من الأوربيين فى وظائف لا تناسبهم مما أغضب الأهالى حتى أنهم كرهوا الأجانب عمومًا بمن فيهم المصريين .

حادى عشر : يؤخذ على غوردون أنه بينما كان يعمل فى خدمة الحكومة المصرية لم يستطيع أن يتجرد من قوميته التى جعلت منه أداة لخدمة السياسة البريطانية والقضاء على أعمال إسماعيل فى السودان . ويشاركنا فى هذا الرأى بعض المؤرخين البريطانيين الذى عالجوا شئون الإدارة المصرية فى السودان بنزاهة وأمانة(١٨٢) .

ثانى عشر : أشارت الدراسة إلى أن غوردون لم يحاول أن يبحث فى أساب الرق ووضعه فى الإسلام ، والطريقة السليمة التى يمكن بها وضع حد له . وقد قيل عنه أنه وجد السودان فى سلام ورخاء ، وتركه فى يوليو سنة ١٨٧٩م مدينًا والثورة على وشك أن تندلع فيه .

الملاحـــق(١٨٣)

نص المعاهدة :

معاهدة الرقيق مع بريطانيا فى أغسطس سنة ١٨٧٧م .

لما كان من أقصى آمال كل من حكومتى جناب ملكة بريطانيا العظمى وإيرلنده الحرة وحضرة خديوى مصر التعاون فى إبطال منع بيع الرقيق بالكلية ، وكان قد صمما على عقد معاهدة للوصول لهذا الغرض ، حصل الرضا والإتفاق للواضعين إماءهم آدناه الماذونين بهذا الشأن على تدوين البنود الآتية :

بند ١ :

حيث أنه سابق صدور لائحة من الحكومة الخديوية بمنع بيع الرقيق السودانى والحبشى فى الجهات التابعة لها فتتعهد الحكومة المشار إليها أن تمنع منعًا كليًا من

الآن فصاعدًا إدخال العبيد السودانيين والحبشيين بأراضى القطر المصرى وملحقاته سواء كان بطرق البر والبحر المارة بتلك الأراضى وأن يعاقب باشد الجزاء على مقتضى القوانين المصرية الجارى العمل بها أو بموجب ما سيأتى بيانه بهذه المساعدة كل من وجد متعاطيًا بيع الرقيق السودانى أو الحبشى مباشرة أو بواسطة غيره وكذالك تتعهد بأن تمنع إخراج الرقيق السودانى أو الحبشى إلى خارج القطر المصرى وملحقاته منعًا مطلقًا مالم تحقق وتثبت صحة منعه أو حريته ولا بد أن يذكر بورقة العتق أو الباسبور الذى يعطى لأولئك السودانيين أو الحبشيين من طرف الحكومة المصرية قبل خروجهم بأنهم أحرار ويمكنهم أن يتولوا أمر أنفسهم كيف شاءوا بلا قيد أو شرط .

بند ٢ :

كل شخص يوجد بأرض مصر أو بحدودها أو بالجهات التابعة لها بوسط أفريقيا متعاطيًا بيع الرقيق السودانى أو الحبشى مباشرة أو بواسطة غيره تعتبره الحكومة المصرية هو ومن يكون مشتركًا معه بمنزلة السارقين القاتلين فإن كان من تبعيتها يحاكم أمام مجلس عسكرى وإلا تحال محاكمته على المجالس الخاصة بذلك وترسل لها المحاضرة المحررة من الجهة العليا الدالة على صحته للحكم فيها بمقتضى قوانين الحكومة التى يكون تابعًا لها مادامت هذه القوانين تجيز ذلك . وما يوجد من الرقيق السودانى أو الحبشى بأيدى أى تاجر كان يصر اعطاؤه حريته ومعاملته بمقتضى المدون ببند ٣ الآتى والمذيل المؤشر بحرف أ المتمم لهذه المعاهدة .

بند ٣ :

نظرًا لكون إعادة الرقيق السوادنيين أو الحبشيين لبلادهم بالتالى سواء كانوا منزوعين من أيدى المتجرين فيهم أو معتوقين يتعذر حصولها وينشأ منها إما هلاكهم من التعب أو الفاقة أو وقوعهم فى ربقة الرق ثانيًا تستمر الحكومة بأن تجرى معهم الإجراءات السابق إتخاذها بمعرفتها فى حق الرقيق ومذكورة فى الذيل المؤشر بحرف أ المحكى عنه .

بند ٤ :

تستعمل الحكومة المصرية سطوتها على قدر الاستطاعة لمنع ما يجرى من المقاتلات بين قبائل أفريقيا الوسطى بقصد الاستيلاء على الرقيق وبيعه وتتعهد بأن يعامل معاملة القاتلين كل من يوجد متعاطيًا بيع الأولاد أو جلبها فإن كان المرتكبون لذلك من تبعية الحكومة المصرية تصير محاكمتهم أمام مجلس عسكرى وإلا تحال محاكمتهم على المجالس المختصة بالحكم وترسل لها المحاضر والأوراق والمستندات للفصل فى الدعوى بمقتضى قانون بلادهم كما هو مذكور ببند ٢ .

بند ٥ :

تتعهد الحكومة المصرية بنشر أمر خصوصى يرفق بهذه المعاهدة ويكون من مقتضاه منع بيع الرقيق بالكلية فى أرض مصر من ابتداء تاريخ يتحدد بالأمر المشار إليه وتخصيص نوع الجزاء التى يترتب على من يخالف منطوقها .

بند ٦ :

لأجل زيادة الوثوق من منع بيع الرقيق السودانى أو الحبشى بالبحر الأحمر ترتضى الحكومة المصرية بأن السفن يجرى التفتيش والبحث والقبض عند اللزوم على أى مركب تكون متعاطيًا تجارة رقيق من السودانيين أو الحبشيين وتسليمها لأحد مراكز الحكومة المصرية القريب من محل الواقعة أو للمركز الأوفق لأجل الحكم على تلك المراكب بما تلزم . وكذلك يصير ضبط أى مركب مصرية تحقق فيها شبهة وجود رقيق للبيع أو تكون قد تعاطت بيع الرقيق أثناء سفريتها . وإجراء التفتيش وضبط الرقيق يكونان بخليج عدن وساحل بلاد العرب وبالجهة الشرقية من أفريقيا وبمياه سواحل مصر والجهات المقابلة لها ما يوجد من الرقيق السودانى أو الحبشى بأى مركب مصرية وتضبط بمعرفة المراكب الإنجليزية لدى التفتيش يبقى تحت إذن الحكومة الإنجليزية . وهى تتعهد بإجراء ما يقتضى لحصوله على تمام الحرية أما المراكب وشحنتها وطقم بحريتها فيصير تسليمه لأقرب مركز من مراكز الحكومة المصرية لمحل الواقعة أو للمراكز اللائق لأجل توقيع الحكم عليها بما يلزم

فإذا لم يتيسر لقبطان المركب الإنجليزى تسليم ما يكون صار ضبطه من الرقيق لمحل تابع لحكومة الإنجليز أو إذا دعت الضرورة من مصلحة الرقيق سودانى أو حبشى لتسليمهم للحكومة المصرية فالحكومة المشار إليها تتعهد بناء على طلب قبودان المركب الإنجليزى أو الضابط الذى تستبينه لذلك أن يقبل الرقيق سودانى أو حبشى يعطيهم حريتهم وتمنحهم الامتيازات التى تمنحها للرقيق السودانى أو الحبشى المضبوط بمعرفة جهاتها ، كذلك تقبل الحكومة الإنجليزية من جهتها بأن أى مركب إنجليزية سائرة ببندیرة إنجليزية فى البحر الأحمر أو خليج عدن أو فى ساحل بلاد العرب أو فى المياه الداخلية بالقطر المصرى أو فى الجهات التابعة لهم متعاطية التجارة فى الرقيق السودانى أو الحبشى يصير تفتيشها بمعرفة الحكومة المصرية إنما المركب بشحنتها وطقم بحريتها يصير تسليمها لأقرب جهة من الجهات الحكومة الإنجليزية لأجل توقيع الحكم عليها . وما يصير ضبطه من الرقيق سودانى أو حبشى تعطى لهم الحرية بمعرفة الحكومة المصرية وتبقى متولية أمره إذا حكم بعدم صحته الجز أو إقامة الدعوى من المجلس المختص بالحكم فالحكومة التابعة لها المراكب التى أجرت ذلك تكون ملزمة بأن تعطى تعويضًا لائقًا بحسب الأحوال لحكومة المركب التى صار ضبطها أو إقامة الدعوى عليها .

بند ٧ :

يكون إجراء العمل بهذه المعاهدة فى القطر المصرى لحد أصوان من تاريخ توقيع الإمضاء عليها وفى ملحقات الحكومية المصرية بأفريقيا العليا وسواحل البحر الأحمر من بعد مضى ثلاثة شهور من ذلك التاريخ بناء عليه فقد تحررت هذه المعاهدة بتاريخ ٤ أغسطس سنة ١٨٧٧م وتوقعت عليها إمضاء وأختام الواضعين أسماءهم فيه أدناه

شريف فيفيان

* * *

والواقع أنه لا يمكن معرفة الدوافع التى جعلت إسماعيل يوقع على هذه المعاهدة وهى تحوى التزامات كثيرة على مصر من أجل المداومة على مقاومة الرقيق فى الوقت الذى كانت الحالة المالية فيه تسير من سئ إلى أسوأ . ويكفى أن تعلم أن كلا من إنجلترا وفرنسا كانتا قد أرغمتا إسماعيل على إنشاء لجنة صندوق الدين فى مايو ١٨٧٦ لإيجاد وسيلة لتسوية دين مصر البالغ ٩١ مليونًا من الجنيهات والتى كانت أرباحها ٧٪ فى كل عام بل أنهما أجبرتا خديوى مصر بعد ذلك على تعيين مراقبين عموميين لحسابات الحكومة أحدهما إنجليزى يراقب الدخل والآخر فرنسى يراقب المنصرف وهذا النظام عرف بالمراقبة الثنائية .

ونحن نعتقد أن إسماعيل قد وقع هذه المعاهدة للدافع الشخصى ، وهو شهرته وعظمته إذ يقوم بدور مهم فى مكافحة الرقيق وبذلك تحوب سمعته أنحاء أوربا كلها . والرجل كما هو معلوم عنه كان يميل إلى كل ما يتعلق بالمظاهر التى تجعل منه رجلاً عظيمًا فاخرًا مشهورًا فى أوربا كلها . وربما كان توقيع هذه المعاهدة أيضًا نزولاً على رغبة إنجلترا التى كانت قد أوغلت فى التدخل فى شئون مصر .

الهوامش

(١) مكى شبيكة : السودان فى قرن (١٨١٨ - ١٩١٩ م) ، الطبعة الثانية ، القاهرة ١٩٧٥ ، ص١٢

(2) DODWELL, THE Founder of Modern Egypt, Astudy of Mohamed Ali, 2nded., Cambridge, 1967, p.50 .

(٣) عبد الرحمن الجبرتى : التاريخ المسمى عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ، الجزء الرابع ، القاهرة ١٣٦٠ هـ ، ص٣٠٥

(٤) مكى شبيكة : مقاومة السودان الحديث للغزو والتسلط ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٧٢ م ، ص٢٩

(٥) سليمان بن محمد الغنام : قراءة جديدة لسياسة محمد على باشا التوسعية فى الجزيرة العربية (١٨١١ - ١٨٤٠) ص٥٠ وكذا

Dodwell, H., The Founder of Modern Egypt, Astudy of Mohamed Ali, 2nded., Cambrdige, 1967, p.50 .

(6) Henry Dodwell The Founder Of Modern Egypt 1931 .

(٧) دفتر ١٠ معية تركى مكاتبة رقم ١٤٥ بتاريخ ٢٥ جماد الأولى ١٢٣٧هـ .

(٨) دفتر ١٠ معية تركيى مكاتبة رقم ٣٢٥ بتاريخ غرة القعدة ١٢٣٧هـ .

(٩) دفتر ١٠ معية تركى مكاتبة رقم ٤١٥ بتاريخ ١٢ ذى الحجة ١٢٣٧هـ .

(١٠) أحمد كاتب الشونة : تاريخ ملوك السودان تحقيق مكى شيبكى ص٢٣ .

(11) Hill : Egypt In The Sudan., London , P.62 .

(12) Richard Gray : AHistory of Southern Sudan Oxford , 1961,p.5.

(١٣) دفتر ١٠ معية تركى ، ترجمة المكاتبة رقم ٦٤ بتاريخ ٢٣ ربيع أول سنة ١٢٣٧هـ.

(١٤) دفتر ١٠ معية تركى ، ترجمة الكاتبة رقم ٢١٨ بتاريخ ٢٢ رجب سنة ١٢٣٧هـ.

(15) Shukri, M. F., khedive Ismail and Slavery in the Sudan , 1863 - 1879, Cairo, 1937, P. 74.

(١٦) محمد فؤاد شكرى : الحكم المصرى فى السودان ١٨٢٠ - ١٨٨٥ ، القاهرة ١٩٤٨ ، ص ١٢ - ٣١ .

(١٧) حسن أحمد إبراهيم : محمد على فى السودان ، دار التأليف والترجمة والنشر الخرطوم (د.ت) ، ص٥٦ - ٥٧ .

(١٨) دفتر معية تركى ، ترجمة المكاتبات رقم ٣٢٥ بتاريخ ١٠ ذو القعدة سنة ١٢٣٧هـ .

(١٩) يرى الأستاذ الشاطر البصيلى أن المماليك هم الذين دبروا مقتل إسماعيل استنادًا إلى أن خطة الغدر التى دبرت لإغتياله لم تكن معروفة فى السودان آنـذاك ، كمـا أن المـماليك هم أصحاب المصلحة الحقيقية لإغتياله نسبة للعداء المستحكم بينهم وبين محمد على . انظر :

الشاطر البصيلى : معالم تاريخ سودان وادى النيل ، الطبعـة الأولى ، القـاهرة ١٩٥٥ ، ص١٣٤ ورغم أن الوثائق لا تنير الطريق أمامنا فى هذا الموضوع الهـام فهـى تتركنـا وقـد غـدر إسماعيل ودمدنى وتنتقل بنا فجأة إلى حملات الدفـتردار الإنتقامية ، إلا أن الكثـير مـن الرحالـة الذين زاروا السودان فى عهد محمد يؤكـدون علـى أن إسمـاعيل قتـل بمؤامـرة دبرهـا نمـر زعيـم الجعليين . انظر حسن أحمد إبراهيم : المرجع السابق ، ص٥٨(٤) .

(٢٠) دفتر ١٤ معية تركى،ترجمة المكاتبة رقم ٤٢٤ بتاريخ ١٧ شوال سنة ١٢٣٩هـ.

(٢١) كل ثلاثة مقاطع من بفتة القطن تساوى ريالاً فرنسيًا ، دفـتر ١٠ معيـة تركـى ، ترجمة الوثيقة رقم ٥٠ بتاريخ ١٥ ربيع الأول سنة ١٢٣٧هـ .

(٢٢) فى أوائل رجب سنة ١٢٣٧هـ - ١٨٢٢م ثار جنود أحـد القـواد فـى السـودان يدعى حسين أغا مطالبين بمتأخرات رواتبهم ، وخوفًا من انتشار الفتنـة أمـر الدفـتردار بصـرف مائة قرش لكل واحد منهم ، إلا أنه ما هدأت الفتنة حتـى قبـض علـى الـرؤوس التـى حركتهـا وأعدمهم رميًا بالرصاص ، دفـتر رقـم ١٤ معيـة تركـى وثيقـة رقـم ٤٢١ بتـاريخ شـوال سـنة ١٢٣٧هـ .

(٢٣) دفتر ٢٢١ عابدين " قسم السودان " ترجمة المكاتبة رقم ١٧ ، ١٨ ص٤ بتـاريخ ٣ رمضان سنة ١٢٥٣هـ .

(٢٤) الوقائع المصرية العدد ١٥٥ بتاريخ الاثنين ٢٩ ذى الحجة سنة ١٢٤٥هـ .

(25) Pallme , Travels in kordofan , London 1844,p.342 .
(26) Shukry, M . F., Op.,cit.,p.75 ..
(27) Ipid.,p.76 .
(28) Hill, R.,On The Frontiers of Islam , Oxford, 1970,P.9.
(29) Ibid ., p.p.4-5 .
(30) Hill R., Egypt in the Sudan p 63 .
(31) Hill R.: On the Frontiers of Islam, pp. 12 - 13 .

السبب الرئيسى الذى برر به خورشيد هذا الهجوم على بلاد الشلك هو معاقبـة قبائلهـا لاعتداءاتها المتكررة على العرب الذين سكنوا بالقرب منهم .

(32) Hill , R., op. Cit,.p.13 .

(٣٣) الوقائع المصرية ، عدد رقم ٣٩٩ بتاريخ الثلاثاء ١٥ محرم سنة ١٢٤٨هـ .

(٣٤) الوقائع المصرية ، عدد رقم ٣٨٨ بتاريخ السبت ٣ محرم سنة ١٢٤٨هـ .

(35) Palme,I.,op. cit ,. pp 279 - 280 ..

(36) Hamont, P.A.L'Egypte sous Mehomet Ali , Paris, 1845,pp.579-580 .

(37) Dehrain, Le Sudan EGYPTIEN SOUS MEHOMET Ali, Paris 1940, pp. 189-190.

(٣٨) محمد فؤاد شكرى ومحمد أنيس : نصوص وثائق فى التاريخ المعاصر، ص١٢٣ .

(39) Richard Gray, Op. cit,. p.5 .

(40) Pallme,I.,Op.cit,p.280 .

(٤١) دفتر ١٠ معية تركى ، ترجمة المكاتبة رقم ٥١ ربيع الأول سنة ١٢٣٧هـ .

(٤٢) دفتر ١٠ معية تركى ، ترجمة المكاتبة رقم ١٦١ بتاريخ ٤ جمادى الثانية سنة ١٢٣٧هـ .

(43) Pallme, I., op,cit.,p.309 .

(٤٤) دفتر ١٠ معية تركى مكاتبة رقم ٢٤١ بتاريخ ٨ شعبان ١٢٣٧هـ وكذا .

السيد رجب حراز المدخل إلى تاريخ مصر الحديثة القاهرة ١٩٧٠م ، ص٣٤٠ .

(٤٥) مكى شبيكة : تاريخ شعوب وادى النيل " مصر والسودان فى القرن التاسع عشر " ص٣٤٠ .

(٤٦) مكى شبيكة : مرجع سابق ص٣٤٠ .

(٤٧) د . السيد رجب حراز : مرجع سابق ص٢٢٨ .

(٤٨) سليمان بن محمد الغنام : المرجع السابق ص٥١ .

(49) Hill ,R.Op.cit.,p.108 .

(٥٠) دفتر ١٠ معية تركى مكاتبة رقم ٥٤١ بتاريخ ٨ شعبان ١٢٣٧هـ وكذا .

دفتر رقم ٤١٣ معية تركى مكاتبة رقم ٥٨٨ بتاريخ ٢٠ ربيع الثانى ١٢٦٣هـ .

(٥١) دفتر ٦ معية تركى ترجمة المكاتبة رقم ٧٦٨ ص٣١١ بتاريخ ذى الحجة ١٢٣٦هـ وكذا .

حسن أحمد إبراهيم : المرجع السابق ، ص٥٤ .

(٥٢) دفتر ١٦ معية تركى مكاتبة رقم ١٥٤ بتاريخ ٢٤ جماد أول ١٢٣٩هـ .

(٥٣) دفتر ٢٥ معية تركى مكاتبة رقم ٢٤٤ بدون تاريخ .

(٥٤) دفتر ٦٦ معية تركى أمر ٦٨ بتاريخ ٢٨ ربيع الأول ١٢٥١هـ .

(55) Shukry, MF.,OP.cit.,P.75 .

(٥٦) دفتر ديوان الخديوى بلا رقم ، وثيقة رقم ١١ بتاريخ ٢١ جمادى الأولى ١٢٤٥هـ .

(٥٧) دفتر ٤١٣ صادر المعيشة السكنية ، ترجمة المكاتبات رقم ٢٥٨٨ بتاريخ ٢٠ ربيع الآخر ١٢٦٣هـ .

(٥٨) دفتر ١٦ معية تركى ، ترجمة الأمر رقم ١٥٤ بتاريخ ٢٤ جماد الأولى سنة ١٢٣٩هـ .

(٥٩) الوثيقة السابقة .

(٦٠) دفتر ٢٥ معية تركى ، ملخص الوثيقة التركية رقم ٢٤٤ بدون تاريخ .

(٦١) من تقرير بورنج صاحب التقرير المشهور عن مصر فقد حضر إلى مصر عام ١٨٣٧م وكتب عن أحوال مصر ضمنها ذلك التقرير . ولعل مما أدى إلى خسارة المزارع المصرى سخاؤه ومعاملته الطيبة للرقيق وعدم إرهاقه فى العمل - عكس ما كان يلقاه الرقيق فى أوربا ، فقد كان لا يهم السيد الأبيض إلا استغلال السود مما ترتب عليه تقدم كبير فى اقتصاديات تلك البلاد انظر .. محمد فؤاد شكرى وآخرين : وبناء دولة مصر محمد على ، القاهرة ١٩٦٧م ص٥٦٣ .

(٦٢) دفتر رقم ٧١ صادر المعية ، الوثيقة رقم بتاريخ ٢٧ ذو الحجة سنة ١٢٥١هـ .

(٦٣) من تقرير بورنج : ترجمة د. محمد فؤاد شكرى وآخرين: مرجع سابق ، ص٧٨.

(٦٤) دفتر ١٠ معية تركى مكاتبة رقم ١٢٠ بتاريخ ١٢ جمادى أول ١٢٣٧هـ وكذا. تقرير بورنج : محمد فؤاد شكرى وآخرين : مرجع سابق ، ص٥٨٩ .

(٦٥) مارس بعض الأجانب التجارة فى الرقيق فى ظل حماية قناصل دولهم، الذين استغلوا الامتيازات التى كانت لدولهم فى الولايات العثمانية .

(٦٦) شوقى الجمل : تاريخ سودان وادى النيل ، الجزء الثانى ، القاهرة ، ١٩٦٩ ص٨٧ - ٨٨ .

(٦٧) حسن أحمد إبراهيم ، المرجع السابق ، ص٧٥ .

(٦٨) د . أنجلو ساماركو : رحلة محمد على إلى السودان (تعريب طه فوزى) القاهرة ١٩٤١م ، ص٨٧ .

(٦٩) د . محمد فؤاد شكرى : الحكم المصرى فى السودان ، القاهرة ١٩٤٧م ، ص١٦٤ .

(٧٠) سليمان بن الغنام : المرجع السابق ، ص٥٢ .

(٧١) كان يسمى الرقيق الأسود بالعبيد ، ويسمى الرقيق الأبيض بالمماليك.

(72) Goodell , W Slavery and anti - Slavery , London 1852, p.6.

(73) Coupland, R : The British anti - Slavery Movement , London 1933, pp .Johnston ,: History of the Colonization of Africa , cambridg , 1899.p151 .

(74) Goodell , W.,op.cit.p.6.

(٧٥) كانت السفن البريطانية تقوم بما هو معروف بالرحلة المثلثة ، بمعنى أن تقلع من أوربا محملة بالبضائع مثل الأسلحة والخمور وغيرها ، وتحصل فى مقابلها على الرقيق من أفريقيا ثم تتجه به إلى العالم الجديد ، لبيعه هناك وتشترى بثمنه المنتجات والسلع الأمريكية ، وتنقلها إلى الأسواق الأوربية فى رحلة العودة ، وقد ترتب على ذلك تدمير للمجتمعات الأفريقية ، يقابله تقدم وازدهار فى المجتمعات الغربية ، فقد شارك الرقيق الأفريقى بنصيب وافر فى بناء الاقتصاد الأمريكى قبل ظهور الثورة الصناعية وما ترتب عليها من إنتاج واسع .

(76) Harris, H.J.H,. Slavery or Sacred Truth , 1926,pp.10 - 11 .

(٧٧) حسين مؤنس : الشرق الإسلامى فى العصر الحديث ص١٦٦ وهكذا

Hill , R,Op. cit., p.8.

(٧٨) جورنج يانج : تاريخ مصر من عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل، تعريب على أحمد شكرى القاهرة ١٩٣٧م ، ص٥٨ .

(٧٩) محمد فؤاد شكرى بناء دولة محمد على ، ص٥٧٨ .

(80) Shukry, M.F., Op. cit,.p.79 .

(٨١) محمد فؤاد شكرى : المرجع السابق ، ص٥٧٨ .

(٨٢) من رسالة الكولونيل كامبل التى أرسلها إلى يلموستون انظر : محمد شكرى وآخرين : المرجع السابق ٥٧٩ .

(٨٣) من تقرير يونج انظر : نفسه ، ص٥٧٨ .

(٨٤) من تقرير يورنج انظر : محمد فؤاد شكرى وآخرون : المرجع السابق، ص٥٨٢.

(85) Shukry M.F.,:op.cit.,.p.78 .

(٨٦) دفتر ٢٢١ عابدين (قسم السودان) ، ترجمة المكاتبة التركية رقم ١٨٤/١٧ مسلسل ١٥ اصلى ورقة ١٠٥ ص٤ بتاريخ ٣ رمضان سنة ١٢٥٣هـ إلا بالمرسلون لاحظ فى رسالة أسلها إلى كامبل ببتاريخ ١٧ يناير ١٨٣٨ أن " هذا الأمر ما يزال فى ظاهره يسمح للضباط فى جيش الباشا بأن يحشدوا العبيد أو يقنصوهم ويبعثوا بهم إلى القاهرة حيث يباعون " انظر : محمد شكرى وآخرون : المرجع السابق ، ص٥٨٣ .

(٨٧) حسن أحمد إبراهيم : المرجع السابق ، ص٧٥ .

(88) Shukry , M.F.,op. cit ., p. 86 .

(٨٩) أنجلو ساماركو : رحلة محمد على للسودان ، تعريب طه فوزى ، القاهرة ١٩٤١ ، ص٣٢ .

(٩٠) من تقرير يرونج : محمد فؤاد شكرى وآخرون مرجع سابق ، ص٥٨٩ .

Madden . R.R ; Egypt and Mohamed Ali " London, 1841pp. 112 - 113 .

(٩١) غضبت بريطانيا من محمد على لاحتكاره تجارة الحرير فى الشام والبن فى اليمن والصمغ والعاج فى السودان بجانب التجارة فى مصر ، فأبرمت مع الدولة العثمانية إتفاقية تجارية فى عام ١٨٣٨م وذلك لفك هذا الاحتكار وضد سياسته التوسعية ، وتمكنت بريطانيا بمقتضى معاهدة لندن عام ١٨٤٠م من أن تحصر قوته وتحددها فى داخل مصر نفسها .

(92) F.O. 78/381 . Repport of Bowting . p.329.

(93) Madden R.R.,: op.cit , pp.110 - 114 .

(٩٤) شوقى الجمل : الوثائق التاريخية لسياسة مصر فى البحر الأحمر (١٨٦٣م - ١٨٧٩م) ص١٤٤ .

(95) Shukry , M.e:Op. Cit , p.55; Hill , R.:op . cit .,p.29 .

(٩٦) عبد العزيز أمين عبد المجيد : التربية فى السودان ، الجزء الثانى القاهرة ١٩٤٩م (ثلاثة أجزاء) الجزء الثانى ، ص١٣ .

(٩٧) دفتر رقم ١٠ معية تركى وثيقة رقم ١٣ بتاريخ ٧ محرم ١٢٣٧هـ .

(٩٨) محمد فؤاد شكرى : الحكم المصرى فى السودان ، القاهرة ١٩٤٧، القاهرة ، ص٢٩ .

(٩٩) دفتر رقم ٢٦ معية تركى مكاتبة رقم ١٠٠ وتاريخ ٢٩ رجب ١٢٤٢هـ .

(١٠٠) جورج ياتج : المرجع السابق ص٨٥ .

(101) Shukry M.F., m.f ., The Khedive Ismail and salvery in the Sudan (1863 - 1876) . Cairo 1938) p.55 .

(١٠٢) أنجلو سارماكو : المرجع السابق ، ص٨٧ .

(١٠٣) شوقى عطا الله الجمل : تاريخ سودان وادى النيل ، الجزء الثانى ، ص٨٠ .

(104) Holt , P.M., A Modern History The Sudan , Oxford 1958 .. P.63.
(105) Walis Budge , E.A., p.43The Egyptian Sudan , VAL.2, ,P.225..

(١٠٦) تمكنت بريطانيا بمساعدة بعض الدول الأوربية وتركيا من فرض ما عرف بالتسوية الدولية (١٨٤٠ - ١٨٤١) التى بمقتضاها قصر دولة محمد على - على مصر والسودان تغلغل الفوذ الأوربى فى البلاد ، حيث صارت مصر نفسها تحت إشراف الدول الأوربية الضامنة لتلك التسوية .

(107) Shukry , M.F.,op.cit,p.61.
(108) Holt, P.M.,op.cit.,p.61 .
(109) Shukry , M.F.,op.cit ., A.95.
(110) Robinson, The Rulers of The Sudan , London ,1928,pp.42-43 .
(111) Shukry , M.F., OP.CIT.,P.96 .
(112) Menlly, G : Khartoum and the Bule and White Nile . vol 2. ' London 1851 ' p.183 .
(113) Shukry, M.F.,: op.,cit.pp 96. 97 .
(114) Burn Rollet;Le Nil Blanc et la soudan , Paris 1855, p.178 .
(115) Walis Badge , E.A., op.cit.p.225.
(116) Holt,p.M., op.cit .,p.63 .
(117) Walis Budge., E.A., op.cit .,pp.- 221 - 222 .
(118) Gray , R.,op.cit ., p.51 .
(119) Shukry , M.F.,op.cit,p.108 .
(120) Walis Budge , E.A., op. cit , p.225 .
(121) Shukry , M.F., op.cit .,p. 109 .

(١٢٢) دفتر ٧١ قيد اللوائح مكاتبة رقم بتاريخ ١٤ ربيع أول ١٢٧١هـ .

(123) Shukry , M.F.,op.cit .,p.112 .
(124) Gray , R., op.cit.,p73 .
(125)Ibid.,

(١٢٦) مكى شبيكة المرجع السابق ص٥٨ .

(127) Shukry , M.F., op.cit.,p.116 .
(128) Shukry M.F.,cit.,p.118 .
(129) Walis Badge E.A,op.cit .,p.225 .
(130) Gary R.,op. cit., p82.
(131) Shukry M.F.,op.cit.,p.118 .

(١٣٢) محمد فواد شكرى : الحكم المصرى ، ص١٦٦ .

(133) Halt P.M., op.cit ., p.61 .

(١٣٤) المرجع السابق ، ص٧٩ .

(135) Gray R.,op. cit ., p.p 56,61 .
(136) Shukry M.F.,op .124-125 .
(137) Colvile H.E. History of the Sudan 1889 , p4 .
(138) Holt P.M., op. cit ., p.63 .
(139) Shukry M.F., op. cit ., p.127 .
(140) Holt P.M., op. cit ., 66.
(141) Wudlge E.A., op.cit., p.2260 .
(142) Nieber . H. J . Slavery as on Industrial System , 1910,p.137 .
(143) Walis Budge E.A., op. cit., pp . 225 - 226 .
(144) Shukry M.F., op. cit ., p. 131 .

(١٤٥) مكى شبيكة : المرجع السابق ، ص٨٢ .

(١٤٦) محمد فؤاد شكرى : المرجع السابق ، ص١٧٣ .

(١٤٧) دفتر ٧١ تركى مكاتبة رقم ١٠ بتاريخ ١٤ ربيع الأول سنة ١٢٨١هـ .

(١٤٨) نعوم شقير : تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافيته ، الجزء الثانى ، بيروت ١٩٦٧م ، ص٥٢ .

(149) Shukry M.F., op. cit ., p.132 .
(150) Shukry Ibid ., op. cit , p.132.

(١٥١) كان من الثابت أن فى وقت صدور " الوركو " كان رجال " بيترك " يتاجرون فى الرقيق وبعد مراسلاته مع الحكومة المصرية من وجهة ومع الحكومة البريطانية من جهة أخرى وافق إسماعيل على دفع تعويض له عن منشآته بلغت خمسمائة عشر ألف من الجنيهات.

(152) Walis Bude E .A.,op cit., p. 228 .
(153) Shukry M.F., op .cit., p. 139 .

(١٥٤) فؤاد شكرى المرجع السابق ، ص١٧٣ .

(١٥٥) إسماعيل سرهنك : حقائق الأخبار عن دول البحار ، الجزء الثانى بولاق مصر ١٣١٢هـ ، ص٣١٤ ، ٣١٦ .

(156) Allen : Gordon and the Sudan , London 1931 . p.I .

(١٥٧) انظر نص العقد المبرم بين الخديوى وبيكر فى ٢٧ مارس ١٨٦٩م نقلاً عن وثائق عابدين محمد فؤاد شكرى : المرجع السابق ص٢٥٥ .

(158) Holt . P.M., op cit., p.26.
(159) Archer, I.: The War in Egypt and The Sudan , Vol I., London 1886, p. 123.

(١٦٠) إسماعيل سرهنك : المرجع السابق ، ص٣٣٥ .

(160) Halt P.M., op. cit ., P.27 .
(162) Lord Elton , General Gordon , London , 1954., p.170 .
(163) Shukry M.F.,op. cit ., p 174 .
(164) Ibid .,p.264 .

(١٦٥) تعليمات الخديوى إلى غردون فى ١٦ فبراير ١٨٧٤م انظر : محمد فؤاد شكرى : المرجع السابق ، ص٢٦٤ ، ٢٦٧ .

(١٦٦) إبراهيم فوزى : السودان بين يدى غردون وكتشنر ، الجزء الأول ، القاهرة ١٩٠٢م ، ص١ .

(١٦٧) عن تاريخ حياة الزبير رحمة ، انظر نعوم شقير : المرجع السابق ، ص٦٠ - ٨٨

(168) Shukry M.F.,op. cit p. 152 .
(169) Sobry : M., L egyptien sous Ismaol , Paris 1933. p.339 .

(١٧٠) محمد فؤاد شكرى : المرجع السابق ، ص١٨٦ .

(١٧١) نعوم شقير : المرجع السابق ، الجزء الثالث ، ص١٣٨ .

(١٧٢) انظر ملحق رقم (١) فيه نص المعاهد بالتفصيل .

(173) Gordon , H.W.: Events in the Life of Gordon From its Beginning to its End , London 1886 , p.126 .
(174) Holt P.M., op . cot., p.26 .
(175) Cratites , p.: Gordon , the Sudan , and Slavery , london 1933. p .79 .

(١٧٦)محمد فؤاد شكرى : المرجع السابق ، ص٢٠٤ .

(177) HII,R ., op.cit. ,p147 .
(178) Ibid., p.145 .
(179) Ibid., p. 146 .
(180) Holt , P.M., op . cit ., p.30 Shukry ,M.F,. op cit ., pp .297 - 299 .
(181) Cromer The Earl of Modern Egypt Vol. I, New York. 1908. pp. 553-554.
(182) Hill . R., op . cit., pp . 145 - 146 .

(١٨٣) محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ، الوضع التاريخى للمسألة ، دار الفكر العربى ، القاهرة ١٩٤٦ ، ص١١٧ / ١٢٠ .

قائمة المصادر والمراجع

أولاً : وثائق أصلية :

وهى مودعة بدار الوثائق القومية ، بالقلعة ، فى الدفاتر الآتى أرقامها :

دفاتر معية تركى أرقام : ٦، ١٠ ، ١٤ ، ١٦ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٦٦ ، ٧١ ، ٤١٣ .

دفتر عابدين رقم : ٢٢١ .

دفتر ديوان خديوى تركى بدون رقم :

ثانيًا : وثائق منشورة :

١ - تقرير " جون بورنج "Bowring ويتضمن حالة البلاد من النواحى الاقتصادية والإدارية والعسكرية ، بجانب حديث محمد على عن الرق وتجارته أنظر محمد فؤاد شكرى وآخرون بناء دولة مصر محمد على ، القاهرة ١٩٦٧م ص .

٢ - تقرير باتريك كامبل قنصل إنجلترا العام فى مصر وقد تناول فى هذا التقرير الذى رفعه إلى اللورد بالمستون فى ٦ يوليو ١٨٤٠م ، أحوال مصر الاقتصادية والسكانية ونظام الرق فى السودان والتجارة فيه وقد جاءت ترجمته العربية بكتاب محمد فؤاد شكرى .

ثالثًا : المصادر والمراجع العربية :

- **إبراهيم فوزى** : السودان بين يدى غردون وكتشنر ، القاهرة ١٩٠٢م .
- **أحمد شفيق** : الرق فى الإسلام ، الطبعة الأولى ، المطبعة الأهلية ١٣٠٩هـ .
- **أحمد كاتب الشونة** : تاريخ ملوك السودان ، تحقيق مكى شبيكة .
- **إسماعيل سرهنك** : حقائق الأخبار عن دول البحار ، جزءان ، بولاق مصر ١٣١٢هـ .
- **السيد رجب حراز** : المدخل إلى تاريخ مصر الحديث ، القاهرة ١٩٧٠م.
- **الشاطر بصيلى عبد الجليل** : معالم تاريخ سودان وادى النيل من القرن العاشر إلى القرن التاسع عشر ، القاهرة ١٩٥٥م .

- **جورج بانج** : تاريخ مصر من عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل تعريب على أحمد شكرى ، القاهرة ١٩٣٧م .
- **حسن أحمد إبراهيم** : محمد على فى السودان ، دار التأليف والترجمة والنشر ، الخرطوم (د.ت) .
- **حسين مؤنس** : الشرق الإسلامى فى العصر الحديث القاهرة .
- **سليمان محمد الغنام** : قراءة جديدة لسياسة محمد على باشا التوسعية فى الجزيرة العربية (١٨١١ - ١٨٤٠) تهامة ١٤٠٠هـ .
- **شوقى عطا ا لله الجمل** : تاريخ سودان وادى النيل، جزءان ، القاهرة ١٩٦٩م.
- **شوقى عطا ا لله الجمل** : الوثائق التاريخية السياسية ، مصر فى البحر الأحمر (١٨٦٣ - ١٨٧٩) القاهرة .
- **عبد الرحمن الجبرتى** : فى التاريخ المسمى عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ، والجزء الرابع ، القاهرة ١٣٦٠هـ .
- **عبد العزيز أمين عبد المجيد** : تاريخ التربية فى السودان ، ثلاثة أجزاء ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ١٩٤٩م .
- **عبد ا لله حسين** : السودان من التاريخ القديم .
- **على عبد الواحد وافى** : حقوق الإنسان فى الإسلام ، الطبعة الخامسة ، دار نهضة مصر ١٩٧٩م .
- **محمد فؤاد شكرى ومحمد أنيس** : نصوص ووثائق فى التاريخ المعاصر .
- **محمد فؤاد شكرى** : الحكم المصرى فى السودان ١٨٢٠ - ١٨٨٥م القاهرة ١٩٤٨م .
- **محمد فؤاد شكرى وآخرين** : بناء دولة مصر، محمد على ، القاهرة ، ١٩٦٧م.
- **مصطفى مسعد** : اليقظ نمط فريد فى مجال العلاقات الدولية فى الإسلام بحث فى مجلة كلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود ، العدد الخامس ، الرياض ، ١٣٩٥هـ / ١٩٥٧م .

— **مكى شبيكة** : السودان فى القرن (١٨١٨هـ - ١٩١٩م) ، القاهرة ١٩٤٧م.
— **مكى شبيكة** : تاريخ شعوب وادى النيل ، " مصر والسودان فى القرن التاسع عشر " القاهرة .
— **نسيم مقار** : السودان فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، القاهرة ١٩٦١م .
— **نعوم شقير** : تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافية ، ثلاث أجزاء بيروت ، ١٩٦٧م .

رابعًا : المترجمة :

— **أنجلو ساماركو** : رحلة محمد على إلى السودان ، تعريب طه فوزى ، القاهرة ١٩٤١م .
— **بوركهارت (جون لويس)** : رحلات بور كهارت فى بلاد النوبة والسودان ، تعريب فؤاد أندراوس ، القاهرة ١٩٥٥ .

خامسًا : الدوريات :

— الوقائع المصرية : عددهم رقم : ٣٩٩ بتاريخ الثلاثاء ١٥ محرم سنة ١٢٤٨هـ .
— الوقائع المصرية : عدد رقم : ١٥٥ بتاريخ الاثنين ٢٩ ذىالحجة سنة ١٢٤٥هـ.
— الوقائع المصرية : عدد رقم : ٣٨٨ بتاريخ السبت ٣ محرم سنة ١٢٤٨هـ.

خامسًا : الأجنبية :

- Arkell ., History of The Sudan From The Earlest Times to 1821 .
- Allen , B.M. Gordon and The Sudan , London 1931 .
- Archer , T ., The War In Egypt and The Sudan , London 1886 .
- Brace ,. Travels to discover the Source of the Nile , 5 vols . 1970 .
- Cany , Notice Sur Le Darfour et sur Les Cardavans , pARIS 1854 .
- Coupland , R., the British Anti - Slavery Movement , London 1933 .
- Crabites , P., Gordon , The Sudan and Slavery , London 1933 .
- Cromer , The Earl of Modern Egypt . New york 1908 .
- E.Awalis Budge , The Egyptain Sudan , London .
- Doun , G , History da Regna khedive Ismail , Le Caire 1933 .

- Goodell , W ., Slavery and anti - Slavery , London 1922 .
- Gordan , H . W ,. Events in the life of Gordon From its Beginning to its end , London 1886 . - Hair ., The Atlantic Slave Trade and Black Africa , London 1978 .
- Harald Macad Macad cheel . The Sudan 1954 .
- Heneri Diherain , Le Sadan Egyptian Soua Mehemet Ali, Paris 1940 .
- Henry Dod well , The Founder of Modern Egypt, 1931 .
- Hill , R., Egypt in The Sudan , London , London 1959 .
- Hamont , P . A L Egypte Sous Mehomet Ali , Paris 1845 .
- Harris , H . J ., Slavery or Sacred Trath , London 1926 .
- Calvile . H . E . History of The Colonization of Africa , Compeiga . Part I . Press 1889 .
- Johnston , H ., History of the Colonixation of Africa , Camb 1899 .
- Lautare , Netice Sar Le Karda fan , Paris 1851 .
- Lord Elton , : Goneral Gordon , London 1954 .
- Mortin, Stadia Arabica of Islamica. American University of Beirut 1981.
- Madden, R ., Egypt and Mohamed Ali . London 1841 .
- Melly, G., Khartoum and the Blae and White Nile . Vol. 2, London 1851 .
- Nieboer , H,J., Slavery as an Industrial System , 1910 .
- Holt . P . m . Amodorn History of the Sudan , London , 1972 .
- Robinson., The Gray . Ahistory of the Southera Sudan . sfod 1961 .
- Robinson., The Rulers . London 1928 .
- Shukry, M.F., The Khedive Ismail and Slavery in the Sudan , Cairo 1938 .
- Sbry, M.: L'Empire Egyptien Sous Ismail, 1863-1879. PARIS 1923 .